الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة عبد الحميد بن باديس
– مستغانم -
كلية الآداب و الفنون
قسم الأدب العربي

تخصص: البلاغة العربية

الموضوع:

الإيجاز والإطناب

بين عبد القاهر الجرجاني وضياء الدّين بن الأثير

مذكّرة مقدّمة لنيل شهادة الماستير

إعداد الطالبة:
شقراني صبرينة

إشراف الأستاذ:
د/ محمد كمال بلخوان

أعضاء لـــجنة المناقشة :

1- رئـــيس
2- مـــقرر
3- منـــاقش

العام الجامعي: 1436 - 1437هـ/2015 - 2016م

إهداء

إلى أمّي وَأبي مع دعائي لهما بطول العمر.
إلى أخي: عبد النّور، وَمحمود.

أهدي ثمرة هذا الجهد.

الــمــقــدّمــة

الحمد لله ربّ العالمين، وَالصّلاة وَالسّلام على أفصح العرب لساناً، وَأعذبهم بياناً، سيّدنا محمد الّذي أرسله الله رحمة للعالمين، وَعلى آله وأصحابه الطّيّبين الطّاهرين.

وَبعد:

كان العرب يمارسون فن البلاغة عموماً والإيجاز والإطناب خصوصاً منذ القديم في شتى مناحي فنون القول شعراً ونثراً.

الإيجاز والإطناب بين عبد القاهر الجرجاني وابن الأثير

بحث بين عَلَمين من أعلام البلاغة والنّقد وهما الشّيخين: عبد القاهر الجرجاني، وَضياء الدّين بن الأثير، وهذا البحث دراسة موازنة في مسألة بلاغية بينهما وهي: الإيجاز وَالإطناب، وأهمّية دراسة علوم البلاغة أنّها تقوّم الملكات، وترشد الذّوق، وتهدي الموهبة الأدبية في نفس الأديب إلى الكمال، كما أنّها تبيّن سرّ إعجاز القرآن الكريم في فصاحته وبلاغته.

وترجع أهمّية هذا البحث إلى أمور عديدة منها:

أنّه يتعلّق بفترة خصبة في البحث البلاغي، ويتعلّق بإمامين جليلين، فعبد القاهر الّذي عالج موضوعاته بطريقة تتميّز عن السّابقين عليه، كما أنّ ابن الأثير كان له منهجه البلاغي الّذي أفادت منه البلاغة العربية، فأحيا به مناهج الأوائل، وأضاف إليها وفصّل، فكان علَماً من أعلام البحث المنهجي.

كذلك الّذي دفعني إلى الكتابة في هذا الموضوع، اختلاف طريقة تناولهما لمسألة الإيجاز وَالإطناب، ومع هذا الاختلاف نجد أيضاً تشابه منهجيهما، فكلاهما يعالج الموضوع بأسلوب أدبي يهتمّ بالذّوق مع الاستعانة بالشّواهد والأمثلة لتوضيح الفكرة.

وقد تأثّر ابن الأثير بعبد القاهر مثلا في تناوله لإيجاز الحذف وتعريفه له، وفي استشهاده ببعض الآيات القرآنية، وبعض النّصوص العربية (شعراً ونثراً).

وفي هذا البحث سأناقش - ضمن منهجي في البحث إن شاء الله تعالى- تطوّر مفهوم الإيجاز وَالإطناب، وكيفية معالجة هذين الشّيخين لهذه المسألة البلاغية، وأدرسها دراسة موازنة تقوم على التّذوّق وَالتّحليل والنّقد، مع إبراز أوجه التّشابه والاختلاف بينهما في

الأسلوب والمنهج والمنحى التّطبيقي للنّصوص مع استخلاص نتائج ذلك، فاقتضت طبيعة البحث أن أسلك منهجين من مناهج البحث العلمي، في سبيل تحقيق الأهداف والنّتائج المرجوّة إن شاء الله وهما: أوّلاً: منهج الاسترداد التّاريخي، وهو يقوم على استرداد الماضي تبعاً لما تركه من آثار، فقمت بمراجعة كلّ ما يتعلّق بتطوّر مفهوم الإيجاز وَالإطناب، الّذي تطرّقت إليه في المدخل.

ثانياً: المنهج الوصفي التّحليلي: لكونه المنهج المناسب لتحقيق هذا العمل بهذه الطّريقة.

خطّة البحث:

لقد تمّ عرض موضوع البحث ودراسته بناءاً على خطّة تحتوي على مقدّمة ومدخل وثلاثة فصول ثمّ الخاتمة والفهارس.

فالمقدّمة تحتوي على أسباب اختيار الموضوع، منهج البحث، الدّراسات السّابقة، وَالصّعوبات الّتي أعاقت البحث.

المدخل فقد عرضنا فيه لتعريفات العلماء للإيجاز وَالإطناب لغةً وَاصطلاحاً وكيف تطوّر هذا المفهوم.

أمّا الفصل الأوّل فقد ذكرنا فيه ترجمة موجزة لعبد القاهر الجرجاني وكيف عرض هذا الإمام لموضوع الإيجاز وَجهوده في الحذف.

وأمّا الفصل الثّاني تناول الإيجاز وَالإطناب عند ضياء الدّين بن الأثير مع ترجمة موجزة له وكم كان الموضوع واسعاً، حيث شمل أقسام الإيجاز والإطناب كإيجاز الحذف والإيجاز بغير الحذف الّذي ينقسم بدوره إلى ضربين: التّقدير والقصر، كما ذكرنا الإطناب في الجملة الواحدة وفي الجمل المتعدّدة...، بالإضافة إلى حدّ الإطناب والفرق بين الإطناب وَالتّطويل وَالتّكرير، وختمنا الفصل بذكر معنى المساواة عند البلاغيين ومردّها إلى الإيجاز أو إلى الإطناب.

وأمّا الفصل الثّالث الّذي ختمنا به فصول البحث فقد خصّصناه للمنهج البلاغي بين عبد القاهر وَابن الأثير حيث شمل الفصل الأسلوب، الموازنة بين المنهجين، التّشابه وَالاختلاف في عرض موضوع الإيجاز والإطناب، وَالموازنة بين عبد القاهر وَابن الأثير في المنحى التّطبيقي وَ تتضمّن الاستشهاد بـالقرآن الكريم، والأحاديث النّبوية، والنّصوص العربية من شعر وَنثر.

أمّا الخاتمة: فيها أهمّ نتائج البحث، وَقد استخدمت بعض المصطلحات مثل: ط: طبعة، ت: تاريخ، د: دون، ص: صفحة، ثم ختمت بالفهارس.

وَإذا كانت هذه الدّراسة قد سبقني إلى دراستها كثير من الباحثين، فإنّ الجديد في هذا البحث هو الموازنة بينهما، وبيان ما اتّفقا فيه، من حيث تناولهما للموضوع، وما اختلفا فيه، وَأكبر عقبة صادفت البحث خلوّ المكتبة البلاغية من هذه الموازنة، ولذلك كانت أهمّ الكتب هي الكتب القديمة، الّتي كانت غنيّة بالمواضيع، إلّا أنّ الدّراسات الحديثة كانت تعوزنا.

ومن هذه الكتب: دلائل الإعجاز للجرجاني، الّذي كان مصدراً مهمّاً من ضمن المصادر المعتمدة، شأنه شأن المثل السّائر في أدب الكاتب والشاعر لابن الأثير، ومن المعاجم كذلك: لسان العرب لابن منظور، القاموس المحيط للفيروز آبادي، وَمعجم المصطلحات البلاغية وتطوّرها، لأحمد مطلوب وَغيرها من المعاجم الّتي أفادت البحث، وأهمّ مرجع كذلك ساعد في هذا الموضوع، بلاغة الوفرة وبلاغة النّدرة، لنور الهدى باديس، البلاغة تطوّر وتاريخ لشوقي ضيف، فلسفة البلاغة بين التّقنية والتّطوّر لرجاء عيد، النّظم وبناء الأسلوب في البلاغة العربية، لشفيع السّيد، في تاريخ البلاغة العربية، لعبد العزيز عتيق وغيرها...

وَأحمد الله تعالى وأشكره على توفيقه، ومنّه بتيسير إتمام هذا البحث، وَأتقدّم بوافر الشّكر وَكامل العرفان، إلى مشرفي الأستاذ الفاضل الدّكتور بلخوان، على جهوده المتواصلة في نصحي، وَإرشادي، كما أتوجّه بالشّكر الجزيل إلى والديّ الكريمين وَزميلاتي، وكلّ من أمدّني بيد العون وَ المساعدة في إخراج هذا البحث.

أسأل الله تعالى الإعانة وقبول العمل وغفران الزّلل.

وَما لي إلّا قوله تعالى: **"وَمَا أُوتِيتُمْ مِنَ الْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلاً"**[الإسراء:85].

وَقولي لأساتذتي الكِرام وَالمطّلعين على هذا البحث قول الشّاعر:

إِنْ تَجِدْ عَيْباً فَسُدَّ الْخَلَلَا جَلَّ مَنْ لَا عَيْبَ فِيهِ وَعَلَا.

وما توفيقي إلّا بالله العليّ العظيم.

2016 - 4 - 5

المــدخــل

الإيجاز وَالإطناب

1. لـغـةً.
2. اصطلاحاً.
3. تطوّر مفهوم الإيجاز وَالإطناب.

اهتمّ العرب بأسباب الفصاحة، وكانوا يتباهون بفنون القول، وطرق التّعبير، وذلك للتّأثير في قلب المتلقّي، ممّا جعلهم يهتمّون اهتماماً خاصّاً بالإيجاز والإطناب، فهما يشكّلان فرعاً من فروع علم المعاني، وهذا الأخير من "المصطلحات الّتي أطلقها البلاغيون على مباحث بلاغية تتّصل بالجملة وما يطرأ عليها من ذكر وَحذف، أو إيجاز وَإطناب وَمساواة...."[1].

باب الإيجاز وَالإطناب بابٌ رفيع المنزلة، شامخ في الشّرف، بعيد الغاية، عظيم الفائدة، بل هو كالغرة في وجه البلاغة الّتي تستمدّ جمالها منه، وقديماً تكلّم العلماء فيه وأفردوه بالقول والإيضاح[2].

فالإيجاز وَالإطناب من الأساليب الّتي تحتاج إلى فطنة وذكاء وتذوّق حتّى جعلهما بعضهم البلاغة، وذلك لدقّة مسلكهما، وقد امتدحوا الإيجاز كثيراً فقالوا: " البلاغة إجاعة اللّفظ وَإشباع المعنى."[3]

أمّا كلمة الإيجاز فقد عرفت قديماً منذ العصر الجاهلي والسّبب في ذلك لعدم وجود الكتابة ممّا جعلهم يستخدمونه في حفظ مورثاتهم وعاداتهم وتقاليدهم.

1. الإيجاز وَالإطناب في اللّغة :

أ- الإيجاز :

بالنّظر في معاجم اللّغة العربية، نجد معانٍ عديدة لمادّة الإيجاز في اللّغة (وَجَزَ) (الوَجز، الوَجزةُ، الوجيزُ، وجَز وجازةً، وجزَ وجزاً، ووجوزاً، أَوجزَ إيجازاً).[4]

- وَجَزَ : وَجُزَ الكلامُ وَجَازَةً وَوَجْزاً، وَأَوْجَزَ : قلَّ في بلاغةٍ.
- وَأَوْجَزَهُ : اختصره.

---

[1] - د. أحمد مطلوب وَحسن البصير: البلاغة وَالتّطبيق، ط.2: 1999م، ص 83.

[2] - القزويني (جلال الدّين أبو عبد الله محمّد بن عبد الرّحمان بن عمر الشّافعي الخطيب) : التّلخيص في علوم البلاغة، دار الكتاب العربي، بيروت، ط.2، (د.ت)، ص 209.

[3] - د.بسيوني عبد الفتّاح فيّوم : علم المعاني دراسة بلاغية وَنقدية لمسائل المعاني، مؤسّسة المختار للنّشر وَالتّوزيع، القاهرة، ط.3: 1432هـ - 2011م ، ص 491.

[4] - محمود بن أحمد الزنجاني : تهذيب الصّحاح، دار المعارف، (د.ط)، (د،ت)، ج3، ص 1305.

ـ وَرَجُلٌ ميْجازٌ: يُوجِز في الكلام والجواب.[5]

وقال الزّمخشري (ت 538 هـ) :

(وَجَزَ) : كلام وجيزٌ ومُوجزٌ، وقد وَجُزَ منطقك وجازَةً وأوجزته إيجازاً، وتوجّزت الشّيء تنجزته.[6]

وَالوَجُزُ : السّريع الحركة وهي بهاء، وَالسّريع العَطاء، والخفيفُ من الكلام والأمرُ، وَالشّيء الموجَزُ كالواجِزِ وَالوَجِيزِ، وقد وَجَزَ في مَنْطِقِهِ كَكَرُمَ وَوَعَدَ وَجْزاً ووجازةً وجُوزاً وَالمَوَاجِزُ.[7]

(الوَجْزُ) من الرّجال : السّريع الحركة فيما أَخَذَ فيه، والسّريع العطاء، والبعير السّريع، وَالعَجَلَة، والخفيف من الكلام، والخفيف من الأمر، وهي وَجْزه، (ج) وِجاز[8].

ـ وَيبدو ممّا سبق أنّ معنى الإيجاز لغةً قد جاء بعدّة معانٍ لا تكاد تخرج عن معنى السّرعة، ويحتمل السّرعة في الكلام للاختصار، وطغت هذه الكلمة على معنى القِلّة وَالخِفّة، وأكثر ما شاع فيها هو قلّة الكلام وإختصاره.

ب- الإطناب :

مادّة الإطناب في اللّغة (طنب) الطّاء والنّون والباء، أصلٌ يدلّ على ثبات الشّيء وتمكّنه في اِستطالة، من ذلك :

ـ الطُّنبُ : طُنُب الخِيام ، وهي حبالُها الّتي تشدّ بها.

---

[5] ـ ابن منظور (أبو الفضل جمال الدّين محمّد بن مكرم) : لسان العرب، تح : عامر أحمد حيدر، مراجعة : عبد المنعم خليل إبراهيم، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان ، ط1 : 1424هـ ـ 2003م ، مادّة (وجز)، ج427/5.

[6] ـ الزّمخشري(جار الله محمود بن عمر): أساس البلاغة، دار صادر، بيروت ـ لبنان، ط.1 : 1992م، مادّة (وجز) ، ص 666.

[7] ـ الفيروز آبادي (مجد الدّين محمّد بن يعقوب): القاموس المحيط، دار الجيل، بيروت، (د.ط)، (د.ت)، ج2 ، ص 202.

[8] ـ د. إبراهيم أنيس وآخرون : المعجم الوسيط ، انتشارات ناصر خسرو، طهران، إيران، ط 2، (د.ت)، ج2 / 1014.

ـ يُقال طَنَّبَ بالمكان : أقام . والإِطنابة : المِظَلّة، كأنّها إفعالة من طَنَبَ لأنّها تثبت على ما تُظِلّه.

ـ الإطنابة : سيرٌ يَشُدُّ في طرَف وترِ القَوْس، ومن الباب قولهم : أطنب في الشّيء إذا بَالَغَ، كأنّه ثبت عليه إرادةً للمبالغة فيه، وَأطنَبَت الإبل، إذا تبع بعضُها بعضاً في السّير، وأطنبت الرِّيح إطناباً، إذا اشتدّت في غُبار، ومعنى هذا أن ترتفع الغَبَرة حتى تصير كالإطنابة، وهي كالمظلّة.[9]

ـ الإطنابُ: البلاغة في المَنطِق والوَصْفِ، مدحاً كان أو ذمّاً.

ـ أَطْنَبَ في الكلام : بالغ فيه.

ـ وَالإطْنابُ: المبالغة في مدح أو ذمّ والإكثار فيه.

ـ وَالمُطْنِبُ: المدّاح لكلّ أحد.

ـ وَأَطنبت الإبلُ: إذا تَبِعَ بعضها بعضاً في السّير، وأَطْنَبَتِ الرِّيحُ إذا اشتدَّتْ في غُبارٍ، وَخَيْلٌ أطانيبُ: يَتْبَعُ بَعْضُهَا بَعْضاً.[10]

ـ من ذلك نخلص إلى أنّ الإطناب لغةً يأتي بمعنى الشدّة، والتّتابع، والقوّة، والمبالغة، وَالطّول...، فالمعنى هنا متقارب ولا يختلف كثيراً.

2. في الاصطلاح :

أ- الإيجاز :

الإيجاز في اصطلاح علماء البيان، بمعنى: اندراج المعاني المتكثّرة تحت اللّفظ القليل.[11]

وَمفهومه واحد ولو اختلفت صيغ التّعبير عنه وهو : جمع المعاني الكثيرة تحت الألفاظ القليلة مع الإبانة والإفصاح.[12]

---

[9] ـ ابن فارس (أبو الحسين أحمد بن زكريا بن زكريا) : معجم مقاييس اللّغة، دار الجيل، بيروت، ط.1، 1411هـ ـ 1991م ، 426/3.

[10] ـ ابن منظور ، لسان العرب، 654/1 .

[11] ـ العلوي (يحي بن حمزة بن علي إبراهيم) : الطّراز المتضمّن لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز، دار الكتب العلمية، بيروت، (د.ط)، (د.ت)، ج88/2 .

[12] ـ د. عبد العزيز عتيق، علم المعاني، دار النّهضة العربية، بيروت، (د.ط)، 1405هـ ـ 1985م ، ص 176.

وَقيل : المقبول من طرق التّعبير عن المعنى هو تأدية أصل المراد بلفظ مساوٍ له، أو ناقص عنه وافٍ، أو زائدٍ عليه لفائدة.

ـ والمراد بالمساواة : أن يكون اللّفظ بمقدار أصل المراد، لا ناقصاً عنه بحذف أو غيره، ولا زائداً عنه بنحو تكرير أو تتميم أو اعتراض.[13]

ب- الإطناب :

ومعناه هو : زيادة اللّفظ على المعنى لفائدة، "أو هو تأدية المعنى بعبارة زائدة عن متعارف الأوساط لفائدة تقويته وتوكيده، فإذا لم تكن في الزّيادة فائدة يسمّى "تطويلاً" إن كانت الزّيادة غير متعيّنة، ويسمّى "حشواً" إن كانت الزّيادة متعيّنة.[14]

ونجد أنّ أوّل من ذكر هذا الباب هو سيبويه (ت 180هـ) قال : " فمن ذلك أن نقول على قول السّائل: كم صيد عليه؟ فنقول : صيد عليه يومان، وإنّما المعنى: صيد عليه الوحشي في يومين، ولكنّه اتّسع واختصر، ومثل ذلك من كلامهم: بنو فلان يطؤهم الطّريق يريد يطؤهم أهل الطّريق."[15]

ونجد أنّ سيبويه لم يطلق على هذا الباب اسم الإيجاز بل وصف الكلام بالاتّساع والاختصار، كما أنّه تنبّه إلى أثر هذا الأسلوب في التّعبير وهو الاتّساع في المعاني المراد التّعبير عنها، مع الاختصار في الألفاظ المعبّر بها، وعليه فإنّه وصف الإيجاز ولم يعرّفه وفتح المجال واسعاً لمن جاء بعده.

---

[13] ـ الخطيب القزويني ، الإيضاح في علوم البلاغة ، تح: عبد القادر حسين، ط.1، القاهرة ، 1996م ، ص 280.

[14] ـ السيد أحمد الهاشمي ، جواهر البلاغة ، المكتبة العصرية، ط.1 : 1999م ، ص 201.

[15] ـ سيبويه (أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر) ، الكتاب ، تحقيق عبد السّلام محمّد هارون، مكتبة الخاندي، القاهرة، ط.3 : 1988م، ج1/ 211.

3. تطوّر مفهوم الإيجاز وَالإطناب :

أ- أبو عبيدة (ت 209 هـ) :

يقول العرب تختصر الكلام ليخفّفوه لعلم المستمع بتمامه فكأنّه في تمام القول.[16]

ب- الجاحظ (ت 255 هـ) :

يعدّ البيان والتّبيين ومنزلته في تأسيس التّفكير البلاغي كبيرة ومعروفة وفيه استعمال للمصطلحات، ولاسيما مصطلحي الإيجاز وَالإطناب، فمن التّعريفات الّتي يسوقها للبلاغة ما يقوم أساساً على الإيجاز منهجاً في تقصّد المعنى، بل نجد لديه أخباراً تؤكّد اهتمام الأوائل بتعريفها بناءً عليه.

وهي عنده "الإبانة عند الغرض من أقرب السّبل." [17]

فمن أشهر تلك الأخبار ما جاء محاورة بين صحار العبدي ومعاوية بن أبي سفيان، لمّا سأله معاوية عن الإيجاز، فقال: "أن تُجيب فلا تبطئ، وتقول فلا تُخطِئ."[18]

فما كان من معاوية إلّا أن نبّهه إلى ما في حديثه من فضل كلام يمكن الاستغناء عنه، وإن لم يصرّح بذلك، واكتفى فيه بالإشارة، فما كان من صحار إلّا أن استدرك على نفسه بالمغالاة في حذف فضول القول فاستحال ما قاله : "لا تُخطِئ وَلا تُبطئ".[19]

ثمّ ينتقل في مرحلة ثانية إلى تطوير الحدّ بإقصاء ما قد يتبادر إلى الذّهن بناء على أصل الكلمة اللّغوي من دلالات كمية مادية، ورفض رفضاً واضحاً أن يكون الإيجاز التّقليل في

---

[16] ـ د. أحمد مطلوب : معجم المصطلحات البلاغية وتطوّرها، مكتبة لبنان، (د.ط)، 2000م ، (م ع ا)، ص 203.

[17] ـ نور الهدى باديس، بلاغة الوفرة وَبلاغة النّدرة ، (مبحث في الإيجاز وَالإطناب) ، المؤسّسة العربية للدّراسات والنّشر، بيروت ، ط.1 : 2008م، ص 25.

[18] ـ الجاحظ (أبو عثمان عمرو بن بحر) : البيان وَالتّبيين ، تح ، محمّد عبد السّلام هارون ، ط.3 ، القاهرة ،(د.ت) ، ج1، ص 91.

[19] ـ المصدر نفسه ، الصّفحة نفسها.

عدد الحروف واللّفظ، والأساس الّذي بنى عليه تصوّره هذا هو سلطان البيان الّذي نعتبره محور نظريته.

" فكلّ ما يحجب المعنى أو يتسبّب في إغلاقه وغموضه ليس من البلاغة والبيان، ولا يمكن أن يدخل في باب الإيجاز"[20] ، فالمتكلّم محمول على الإبانة، "وَينبغي له أن يحذف بقدر مالا يكون سبباً في إغلاقه"[21]، فيصبح الإيجاز بهذا المفهوم استيفاء للمعنى، ولو حملنا ذلك على الإطالة.

ـ وَيُستَنتَج أنّ الإيجاز والإطالة قد يتطابقان احتراماً للمناسبة بين اللّفظ والمعنى، وقد صاغ الجاحظ هذا القانون صياغات عديدة منها قوله المشهور "لكلّ مقام مقال".[22]

وَيقول الجاحظ : "وَأحسن الكلام ما كان قليله يُغنيك عن كثيره"، وقد عدّ ابن المقفع الإيجاز هو البلاغة.[23]

ج- ابن قتيبة (ت 276 هـ) :

بيّن ابن قتيبة موضع الإيجاز بقوله: " الإيجاز ليس بمحمود في كلّ موضع ولا بمختار في كلّ كتاب، بل لكلّ مقام مقال، ولو كان الإيجاز محموداً في كلّ الأحوال لجرّده الله تعالى في القرآن ولم يفعل الله ذلك، ولكنّه أطال تارةً للتّوكيد وحذف تارةً للإيجاز، وكرّر تارةً للإفهام".[24]

د- الرّماني (ت 386 هـ) :

فقد خصّص الرّماني باباً كاملاً للإيجاز وَعرّفه بعدّة تعريفات وقسّمه عدّة تقسيمات إذ يقول : "أنّه تهذيب الكلام بما يحسن به البيان...، وأنّه تقليل الكلام من غير إخلال بالمعنى، وإذا كان المعنى يمكن أن يعبّر عنه بألفاظ كثيرة ويمكن أن يعبّر عنه بألفاظ قليلة، فالألفاظ

---

[20] ـ بلاغة الوفرة وبلاغة النّدرة، ص 26.
[21] ـ البيان والتّبيين، ص 91.
[22] ـ الجاحظ : الحيوان ، تح وَشرح، محمّد عبد السّلام هارون، دار الكتاب العربي، بيروت، 1969م، ط.3 : 1966م، ج1، ص 93.
[23] ـ معجم المصطلحات البلاغية، ص 203 .
[24] ـ ابن قتيبة (ابن محمّد بن عبد الله بن مسلم) : أدب الكاتب، تحقيق وتعليق: محمّد الدالي، مؤسّسة الرّسالة، بيروت، ط.2 : 1985م، ص 19.

القليلة إيجاز"[25]، فهو يرى أنّ الإيجاز هو التّعبير عن المعنى الكثير بالألفاظ القليلة ويشترط ألّا يؤدّي ذلك إلى الإخلال بالمعنى المعبّر عنه، وحتّى لا يبعد الإيجاز عن الهدف المقصود من استعماله.

ه- ابن جنّي (ت 392 هـ) :

قال أبو الفتح عثمان بن جنّي أنّ الإطالة وَالإيجاز غايته لم يكن له بدّ من أن يعطيك تمامه وفائدته مع أنّه لابدّ فيه من تركيب الجملة فإن نقصت عن ذلك لم يكن هناك استحسان ولا استعذاب، وقال إنّ العرب إلى "الإيجاز أميل وعن الإكثار أبعد"، وضرب مثلاً بالقرآن الكريم وما فيه من الحذف الذّي يجعل الكلام موجزاً.[26]

ـ ومعنى ذلك أنّ الإيجاز ضروري كغيره إذا أراد المتكلّم أن يكون مطابقاً لمقتضى الحال.

ـ فمقتضى الحال لبّ البلاغة وجوهرها، والبلاغة لابدّ فيها من ذوق وذكاء، بحيث يدرك المتكلّم متى يتكلّم ومتى ينتهي، فمقتضى الحال هو الموقف الّذي يؤكّد الصّورة المخصوصة الّتي تورد عليها العبارة، وكلّ من الإطناب والإيجاز مقتضى، وإيراد الكلام على صورة الإطناب أو الإيجاز مطابقة للمقتضى.[27]

و- العسكري (ت 395 هـ) :

يقول أبو هلال العسكري : "إنّ الإيجاز وَالإطناب يحتاج إليهما في جميع الكلام وكلّ نوع منه ولكلّ واحد منهما موضع، فالحاجة إلى الإيجاز في موضعه كالحاجة إلى الإطناب في مكانه فمن...استعمل الإطناب في موضع الإيجاز وَاستعمل الإيجاز في موضع الإطناب أخطأ".

---

[25] ـ الرماني (أبو الحسن علي بن عيسى) : النَكت في إعجاز القرآن ضمن ثلاث رسائل في إعجاز القرآن، تح: أحمد صقر، طبعة دار المعارف، القاهرة،(د.ط)، 1968م، ص 03.

[26] ـ ابن جني (أبو الفتح) : الخصائص ، تح: محمّد علي النّجار، دار الكتب، القاهرة، (د.ط)، 1952م، ج1، ص 30، 83، 86.

[27] ـ ينظر: محمّد كريم الكواز : البلاغة والنّقد (المصطلح والنّشأة والتّجديد)، مؤسّسة الإنتشار العربي، بيروت ـ لبنان، ط.1، 2006م، ص 17.

فقد عقد العسكري لهذا الموضوع باباً كاملاً هو الباب الخامس في كتابه "الصّناعتين" وبناه على فصلين متفاوتين فصل للإيجاز وفصل للإطناب، وتكلّم أوّلا عن الإيجاز وعرّفه وقسّمه إلى إيجاز قصر وَإيجاز حذف فمثلاً الأوّل بمعنى تقليل الألفاظ و تكثير المعاني وأورد له أمثلة كثيرة من القرآن الكريم، وأدخل في بابه المساواة وعرّفها بقوله: "أن تكون المعاني بقدر الألفاظ والألفاظ بقدر المعاني لا يزيد بعضها على بعض"، وفرّق بين الإطناب والتّطويل، فالإطناب بلاغة وَالتّطويل عيّ.[28]

فإذاً لكلّ من الإطناب والإيجاز موضعه الخاصّ في الجملة فنوظّف الإطناب كما الإيجاز، ولكلّ دوره في الكلام وَفي أداء وظيفته البلاغية.

ز- ابن رشيق القيرواني (ت 456 هـ) :

تحدّث ابن رشيق عن الإيجاز وتوسّع في الموضوع وأقسامه وأكثر من الأمثلة عليه وذكر تعريف الرّماني فقال: "الإيجاز هو العبارة عن الغرض بأقلّ ما يمكن من الحروف".[29]

ح- ابن سنان الخفاجي (ت 466 هـ) :

سمّى الإيجاز "الإشارة" وقال عنه: "هو أن يكون المعنى زائداً على اللّفظ، أي أنّه لفظ موجز يدلّ على معنى طويل على وجه الإشارة واللّمحة"[30]، فابن سنان الخفاجي يركّز كثيراً على الألفاظ ويعني بقوله بأنّ الإيجاز عبارة عن إشارة أي ألفاظ قليلة تدلّ على معاني كثيرة.

ـ وكذلك يبيّن د.عبد العزيز عتيق في كتابه أنّ ابن سنان قد عرض الإيجاز والإطناب والمساواة كشرط من شروط الفصاحة.[31]

طـ الرّازي (ت 606 هـ) :

---

[28] ـ ينظر: العسكري (الحسن بن عبد الله بن سهل بن سعيد بن يحيى بن مهران أبو هلال) : كتاب الصّناعتين ، تح: علي محمّد البجاوي وَمحمّد الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، صيدا ـ بيروت ـ لبنان، ط.1 : 2006م، ص 190.

[29] ـ د. أحمد مطلوب، معجم المصطلحات البلاغية، ص 203.

[30] ـ المعجم نفسه، الصّفحة نفسها.

[31] ـ ينظر : د.عبد العزيز عتيق، في تاريخ البلاغة العربية، دار النّهضة العربية، بيروت، لبنان، (د.ط)، (د.ت)، ص 241.

قال عنه : "إنّه العبارة عن الغرض بأقلّ ما يمكن من الحروف من غير إخلال".[32]

ي- السّكاكي (ت 626 هـ) :

يقول : "فالإيجاز هو أداء المقصود من الكلام بأقلّ من عبارات متعارف الأوساط، وَالإطناب هو أداؤه بأكثر من عباراتهم سواء كانت القلّة والكثرة راجعة إلى الجمل أو إلى غير الجمل".[33]

ويتحدّث السّكاكي عن "نسبية" الإيجاز وَالإطناب فيقول: "أمّا الإيجاز والإطناب فلكونهما نسبيين لا يتيسّر الكلام فيهما إلّا بترك التّحقيق والبناء على شيء عرفي مثل جعل كلام الأوساط على مجرى متعارفهم في التّأدية للمعاني فيما بينهم ولابدّ من الاعتراف بذلك مقيساً عليه، ولنسمه متعارف الأوساط ، إنّه في باب البلاغة لا يحمد منهم ولا يذمّ...".[34]

فالسّكاكي أشار إلى أنّ الإيجاز وَالإطناب نسبيان ولايمكن التّحقق من حدّيهما وضبطهما، ولكن ينبغي اعتماد المتعارف من الكلام في تأدية المعاني، واعتمد على ما وصل إليه وقرّره فانتهج مسلكاً وسطاً وسمّاه "متعارف الأوساط" وعرّفه بأنّه من الكلام الّذي لا يمدح ولا يذمّ، فهو كلام لا يصل إلى درجة البلاغة.

---

[32] ـ المعجم السّابق ، ص 203.

[33] ـ السّكاكي (أبو يعقوب يوسف بن أبي بكر محمّد بن علي): مفتاح العلوم ، ضبطه وكتب هوامشه وعلّق عليه نعيم زرزور، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط. 2: 1978م، ص 133.

[34] ـ د. رجاء عيد ، فلسفة البلاغة بين التّقنية والتّطوّر، دار المعارف ، الاسكندرية ، ط.2 ، (د.ت) ، ص 103، 104.

ـ ويظهر ممّا سبق أنّ كلّ المفاهيم والتّعريفات الّتي تطرّق إليها البلاغيون لا تخرج عن القول بأنّ الإيجاز هو التّعبير عن المعنى بألفاظ قليلة دالّة وواضحة، دون الإخلال بالمعنى، وأنّ للإطناب كذلك أهمّية كبيرة فقد تحدّث عنه الكثير من القدماء وأشاروا إليه من حيث أنّ لهذا الفنّ أسلوب، له أهدافه في التّعبير ولذلك يقف إلى جانب الإيجاز وَالمساواة.

ويتّضح أيضاً أنّ للإيجاز مقامات تقتضيه، ومواضع تلائمه، كالحِكم والأمثال والرّسائل، كما أنّ للإطناب مقامات تقتضيه، ومواضع تلائمه، كالمدح والفخر والوعظ، وما يحسن فيه الإيجاز لا يحسن فيه الإطناب، وَكذلك ما يحسن فيه الإطناب لا يحسن فيه الإيجاز.

الفصل الأوّل

الإيجاز وَالإطناب عند عبد القاهر

4. ترجمة موجزة.

5. الإيجاز عند عبد القاهر وَجهوده في الحذف.

6. الحذف عند عبد القاهر الجرجاني.

عبد القاهر الجرجاني :

1. ترجمة موجزة :

هو أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرّحمن بن محمّد الجرجاني، ولد في مطلع القرن الخامس للهجرة في جرجان سنة 400 هـ ، وتوفّي سنة 471 هـ، وقيل 470 هـ[35]، من أعظم نقّاد العرب في تاريخ الثّقافة الأدبية العربية، فهو واضع علم البلاغة باعتراف غير واحد من العلماء، يقول صاحب الطّراز: "وأوّل من أسّس من هذا العلم قواعده، وأوضح براهينه وأظهر فوائده، ورتّب أفانينه، الشيخ العالم: عبد القاهر الجرجاني، فلقد فكّ قيد الغرائب بالتّقييد، وهدّ من سور المشكلات بالتّسوير المشيّد، وفتح أزهاره من أكمامها، وفتق أزراره بعد استغلاقها واستبهامها، فجزاه الله عن الاسلام أفضل الجزاء وجعل نصيبه من ثوابه أوفر النّصيب وَالإجزاء."[36]

[35] ـ د. شوقي ضيف، البلاغة تطوّر وتاريخ، دار المعارف، القاهرة، ط.9 ، ص 160، وَ: د.أحمد مطلوب ، عبد القاهر الجرجاني : بلاغته ونقده ، وكالة المطبوعات للنّشر ، الكويت ، ط.1 : 1393هـ - 1973م ، ص 24.

[36] ـ العلوي، الطّراز، ج1 / ص 4.

أهمّ كتبه :

أسرار البلاغة : عرض فيه أصول البيان: التّشبيه والتّمثيل، وَالاستعارة والمجاز والكناية، واختلاف أساليبها من حيث النّظم وَالصّياغة والتّصوير.[37]

دلائل الإعجاز : تحدّث فيه عن نظرية النّظم محلّلاً نماذج من روائع الأدب مبيّناً الفروق بين الأساليب من حيث وجهة رأيه في النّظم.

والملحوظ على الإمام أنّ حكمه على كثير من الأساليب يعتمد على ذوقه الأدبي الخاص، مؤكّداً أهمّية توفّر المعرفة والذّوق عند المتلقّي أيضاً، كما أنّه يعتمد أحياناً في حكمه على القواعد وَالضّوابط.[38]

لقد بنى الإمام - بهذين الكتابين ـ صرحاً شامخاً للبلاغة العربية استفاء منه كلّ من جاءوا بعده إلى عصرنا الحاضر.

2. الإيجاز عند عبد القاهر وَجهوده في الحذف :

[37] ـ ينظر : البلاغة تطوّر وتاريخ، ص 160.

[38] ـ ينظر : د.عبد العاطي غريب على علام، البلاغة العربية بين النّاقدين الخالدين عبد القاهر الجرجاني وابن سنان الخفاجي، دار الجيل، بيروت، ط.1 : 1413هـ ـ 1993م، ص 34.

يذهب أصحاب التّعريف السّائر إلى أنّ الإيجاز تقليل في اللّفظ وتكثير في المعنى، حتّى ذهب في ظنّ الكثيرين أنّ المسألة لا تعدو أن تكون كمية، وأنّه في مقدور المتكلّم أن ينقص من اللّفظ ويزيد فيه إذا أراد أن يشير الى المعنى الّذي جعل ذلك اللّفظ ليدلّ عليه، ويردّ الجرجاني على هذه الطّريقة بأنّها "المحال المضحك" إذ لا معنى في نظره لتقليل اللّفظ إن لم تجعله وصفاً له من أجل معناه، لأنّك بذلك تبطل معنى الإيجاز إذ لا سبيل إلى تكثير المعنى أو تقليله في مستوى بنية اللّفظ والأصوات الّتي تكوّنه.[39] وَقد ركّز عبد القاهر الجرجاني (ت 471 هـ) على تسميته الإيجاز بالحذف في بداية تناوله لفصل عرّف فيه خطورة الإيجاز ومزاياه، فقال: "هو باب دقيق المسلك، لطيف المأخذ، عجيب الأمر، وشبيه بالسّحر فإنّك ترى به ترك الذّكر أوضح من الذّكر، وَالصّمت عن الإفادة أزيد للإفادة، وتجدك أنطق ما تكون إذا لم تنطق، وأتمّ ما تكون بياناً إذا لم تُبن[40] " ثمّ يحدّد مواطنه ومجالاته، كحذف المبتدأ أو الفعل أو الفاعل أو هما معاً ثمّ يقسّمه إلى جليّ وخفيّ، وهذا هو الإيجاز بغير حذف.[41]

وخلافاً لما ذهب إليه علماء البلاغة السّابقون، ذهب عبد القاهر الجرجاني مذهباً آخر في البحث البياني عامّة وفي الإيجاز خاصّة، حيث يركزه على مسألة اللّفظ والمعنى.

ونظر نظرة لا تَعرِف إلّا الكلّ نظماً مستوى الأجزاء كامل الصّفات وينكر مكانة الجزء إنكاراً واضحاً، ويصرّح بأنّ هذا الجزء لا أثر له في بناء العمل الأدبي، ونجده يتساءل قائلاً: "كيف يمكن القول بأنّه يمكن الدّلالة على المعاني الكثيرة بالألفاظ القليلة، إذا علمنا أنّ المعاني المودعة في الألفاظ لا تتغيّر على الجملة؟.

وجوابه عن التّساؤل: "إنّ العاقل إذا نظر عَلِمَ علْمَ ضرورة أنّه لا سبيل له إلى أن يكثر معاني الألفاظ ويقلّلها لأنّ المعاني المودعة في الألفاظ لا تتغيّر على الجملة عمّا أراده واضع اللّغة، وإذا أثبت ذلك، ظهر منه أنّه لا معنى لقولنا: كثرة المعاني مع قلّة اللّفظ.

---

[39] ـ بلاغة الوفرة وَبلاغة النّدرة، ص 60.

[40] ـ الجرجاني (عبد القاهر بن عبد الرّحمان)، دلائل الإعجاز، تح: د.محمّد رضوان وَد.فايز الداية، دار الفكر، دمشق، ط.1 : 1428هـ ـ 2007م، ص 146.

[41] ـ المصدر نفسه، ص 155.

غير أنّ المتكلّم يتوصّل بدلالة المعنى على المعنى إلى فوائد لو أنّه أراد الدّلالة عليها باللّفظ لاحتاج إلى لفظ كثير."[42] وهذا ما سمّاه "معنى المعنى" وقد استعمله في تفسير وجوه البيان في دلالتها على المعنى الكثير، وأكّد الجرجاني أنّه لا علاقة بين بلاغة الإيجاز وكمّ اللّفظ ، وإنّما المسألة عنده ترتبط ارتباطاً مباشراً بقدرة القارئ على التّوليد والاشتقاق وعلى بناء نصّ مكثّف.[43]

ويضيف عبد القاهر الجرجاني: " ولا يكون لإحدى العبارتين مزيّة على الأخرى، حتّى يكون لها في المعنى تأثير ولا يكون لصاحبتها."[44]

والإمام عبد القاهر يعطي للإيجاز بالحذف، ما يستحقّه من عناية واهتمام يشيد به ويرفع من شأنه، فهو يركّز على الإيجاز بالحذف ويذكر مواطنه، كحذف المبتدأ وحذف المفعول به فيقول: "وَسبيل الحذف في المبتدأ سبيله في كلّ شيء، وما من اسم أو فعل تجده قد حذف ثمّ أصيب به موضعه، وحذف في الحال الّتي ينبغي أن يحذف فيها إلّا وأنت تجد حذفه هناك أحسن من ذكره وترى إضماره في النّفس أولى وآنس من النّطق به."[45]

فالكلمة المفردة لا قيمة لها قبل دخولها في التّأليف وتؤدّي في الجملة معنى من المعاني الّتي لا يمكن حصولها إلّا بضمّ كلمة إلى أخرى.

فقد اهتمّ عبد القاهر في دلائل الإعجاز بالحذف، فجلّ النّقاد والبلاغيين اتّفقوا على أهمّية الحذف في تأدية المعنى بأسلوب ممتع وذكيّ، فها هو "ابن جني" يسمّي الحذف شجاعة العربية، لأنّه يشجّع على الكلام.

ثمّ شرع عبد القاهر بعد ذلك في إيراد الشّواهد والأمثلة الكثيرة والمتنوّعة ليدعم بها كلامه و اهتمّ بها ووازن بينها[46]، ونلاحظ أنّ الشّيخ "عبد القاهر" ، قد وضع قواعد تخصّ الحذف والذّكر.[47]

---

[42] ـ ينظر : دلائل الإعجاز، ص 357.
[43] - ينظر : المرجع السّابق، ص 61 ، 63 ، 64.
[44] ـ المصدر السّابق، 259.
[45] ـ المصدر نفسه، الصّفحة نفسها.
[46] - عبد القاهر الجرجاني بلاغته ونقده، ص 84.
[47] ـ ينظر : الجرجاني، دلائل الإعجاز ، ص 176 ، 177.

كما بيّن الغرض البلاغي من حذف المفعول به، وهو عدم التّحديد أو التّخصيص بل هو في حدّ المتناهي، يقول: "إنّ الحال على ما ذكرت لك أنّه في حدّ المتناهي، حتّى كأنّه لا قصد إلى مفعول، وكأنّ الفعل قد أبهم أمره، فلم يقصد به قصد شيء يقع عليه.[48]

وأكثر صاحب الدّلائل من إيراد أسماء الّذين نقل عنهم، فصرّح باسم (المرزباني) كما ذكر (الجاحظ) وكتابه "البيان وَالتّبيين"، وغيرهم، و بيّن المواضع الّتي استفاد منها.

و هذا اعتراف منه بأنّ جهوده في هذا الموضوع إنّما هي امتداد لما قدّمه السّابقون، وإنّ له فضل وضع القوانين، وتوطيد القواعد، يقول: "ويبيّن هذا كلام ذكره (أبو عثمان الجاحظ) في كتاب البيان وَالتّبيين وأنا أكتب لك الفصل حتّى يستبين الّذي هو المراد."[49]

و لقد انفرد عبد القاهر الجرجاني بإصراره وتكراره لأهمّية الحذف لأنّ له فعل السّحر في النّفس .

ولإيمانه بأنّ مزيّة "النّظم" إنّما تكون بمراعاة قواعد النّحو، نراه يعرض بالكلام لأهمّية الحذف، كذلك يضطره الجري وراء مواطن نظم الكلام أو الأسلوب إلى البحث في قيمة الإيجاز والاطناب وما له من أثر في بلاغة الأسلوب وروعته، فـ"عبد القاهر" بهذا الموضوع الّذي بحثه بقصد الوصول إلى معرفة العناصر الّتي يستدلّ بها على بلاغة الأسلوب[50]، يكون قد وضع أساس "علم المعاني"، ومن أجل ذلك عدّ أوّل مؤسّس لهذا العلم أيضاً. فالمنهج الّذي اتّخذه في دراسته للنّظم خاصّة وللبلاغة عامّة هو المنهج اللّغوي القائم على الاستفادة من النّحو في التّحليل.[51]

3. الحذف عند عبد القاهر الجرجاني :

---

[48] ـ المصدر نفسه، ص 180.
[49] ـ المصدر نفسه، ص 188.
[50] ـ ينظر : في تاريخ البلاغة العربية، ص 252 ، 253.
[51] ـ عبد القاهر الجرجاني بلاغته ونقده، ص 84.

يرى عبد القاهر الجرجاني "الحذف" كما يقول: "باب دقيق المسلك، لطيف المأخذ، فإنّك ترى به ترك الذّكر أفصح من الذّكر، والصّمت عن الإفادة أزيد للإفادة، وتجدك أنطق ما تكون إذا لم تنطق، وأتمّ ما تكون بياناً إذا لم تبن."[52]

ولعلّ هذه العبارة كانت كافية لإبراز القيمة الفنيّة الّتي يجب أن نستشفها من خلال النّسيج اللّغوي نفسه، لكن عبد القاهر يعود إلى طريقة التّحديد وإصدار الأحكام على أمثلة تحسّ أنّ تركها بدون تقسيمات أنفع.

أ- **حذف المبتدأ :** يعرض "عبد القاهر" نموذجاً لما يرى أنّه يمثّل حذف المسند إليه: قول إبراهيم ابن العبّاس الصولي:

سَأَشْكُرُ عمرًا إنْ تَرَاخَتْ مَنِيَّتِي أَيَادِي لَمْ تُمْنَنْ وَإِنْ هِيَ حلَتِ.

فَتَى غَيْرُ مَحْجُوبِ الغِنَى عَنْ صَدِيقِهِ وَلَا مُظْهِرَ الشَّكْوَى إِذَا النَّعْلُ زَلَّتِ.

ويُلاحِظ أنّ حذف المبتدأ أفصح من ذكره، وأنّ ذلك يكثر في الشّعر حين يذكر الشّاعر شخصاً ويقدم بعض أمره ثمّ يقطع ويستأنف الكلام.[53]

ويرى أنّ المبتدأ محذوف والأصل "هو فتى"، لكن ذلك ـ على فرضه ـ يدفع إلى سؤال وهو أيّ مدخل للبلاغة في مثل هذا الحذف المزعوم؟[54].

"إنّنا نرى ذلك أسلوباً يرتضيه العرف العربي في الأداء اللّغوي، فعمرو قد سبق ذكره في أوّل بيت، ومازال ذهن السّامع متلبّساً به، ولا حاجة تدعو إلى القول في البيت الثّاني "هو فتى" وَ"سيبويه" يقول في الكتاب : "والحذف جار في لغتهم وهو من عاداتهم"[55].

---

[52] ـ المصدر السّابق، ص 170.
[53] ـ المصدر نفسه، ص 173.
[54] ـ فلسفة البلاغة بين التقنية والتطور، ص 82.
[55] - د. درويش الجندي ، علم المعاني، نهضة مصر ، (د.ط) ، (د.ت) ، ص 76.

فـ"عمرو"مازال في وجدان الشّاعر، وحديثه عنه في البيت الثّاني بدون ذكر اسمه إنّما لأنّه مذكور أمام نفسه لتلك الأيادي الّتي لولاها ما كان شكره، "والاستئناف يعني الإضراب عمّا قبله وهو هنا يفسد الأسلوب الشّعري".

وهناك أمثلة متعدّدة لعبد القاهر الجرجاني في كتابه ونستطيع أن نذكر منها مثال المدح الّذي ذكره.

ومثاله في الذمّ :

قول "الأُقَيْشِر" يذمّ ابن عمّ له أهانه :

سَرِيعٌ إِلَى ابْنِ الْعَمِّ يَلْطِمُ وَجْهَهُ وَلَيْسَ إِلَى دَاعِي النَّدَى بِسَرِيعِ.
حَرِيصٌ عَلَى الدّنْيَا مُضِيعٌ لِدِينِهِ وَلَيْسَ لِمَا فِي بَيْتِه بِمُضِيعِ.[56]

ـ فثمّة ثلاثة مبتدآت محذوفة، أوّلها في البيت الأوّل: وتقديره "هو سريع"، والاثنان الآخران في الشّطر الأوّل من البيت الثّاني، أي "هو حريص" وَ"هو مضيع".[57]

وذكر عبد القاهر مثالاً آخر للحذف :

حيث لم يعلّل سبب الحذف وذلك في تعليقه على أبيات بكر بن النطاح قائلاً:

ومن لَطيف الحذف قول "بكر بن النطاح" :

العَيْنُ تُبْدِي الحُبَّ وَالبُغْضَا وَتُظْهِرُ الإِبْرَامَ وَالنَّقْصَا.
دُرَّةُ مَا أَنْصَفَتْنِي فِي الْهَوَى وَلَا رَحِمْتِ الجَسَدَ المُنْضَى.
غَضْبَى وَلَا وَاللهِ يَا أَهْلَهَا لَا أَطْعَمُ البَارِدَ أَوْ تَرْضَى!.[58]

يقول : "وذلك التّقدير هي "غَضْبَى" أو "غَضْبَى هي" لا محالة إلى إضماره،إلّا أنّك ترى النّفس كيف تتفادى من إظهار هذا المحذوف وكيف تأنس إلى إضماره، وترى الملاحة كيف تذهب إن أنت رمتَ التّكلم به."[59]

وهذه الأبيات يقولها "في جارية كان يحبّها، وسُعِيَ به إلى أهلها فمنعوها منه، وكلمة "غضبى" في مطلع البيت الاخير إنّما هي خبر لمبتدأ محذوف تقديره "هي غضبى" أو "غضبى هي" ، وَيشير عبد القاهر إلى سلاسة الأسلوب مع الحذف في هذا القول"[60]

---

[56] ـ دلائل الإعجاز ، ص 174.
[57] ـ د. شفيع السيد ، النّظم وبناء الأسلوب في البلاغة العربية ، ص 64.
[58] ـ المصدر نفسه ، ص 175، وَحرف (أو) في البيت الأخير بمعنى حتّى.
[59] ـ المصدر السّابق ، ص 176.
[60] ـ النّظم وبناء الأسلوب ، ص 66.

لكن سيطرة منطق النّحو، ومنطق أرسطو يدفع إلى الزّعم بأنّ التّقرير(هي) غضبى.

إنّنا كما نرى وكما قلنا إنّ ذلك نمط لغوي طبيعي مستكن في تركيب الجملة العربية وعبد القاهر نفسه يقول: "وممّا اعْتِيد فيه أن يَجيء خبراً قد بُنِيَ على مُبتدأ محذوفٍ قولُهم بعد أن يَذكُروا الرّجل : فتى من صفته كذا".[61]

وفي موضوع ثان يحسّ أنّه لا حذف في الجملة فيقول معلّقاً على أبيات : "إذا أنت مررتَ بموضع الحذف منها ثم قلبت النّفس عمّا تَجِدُ، وألطفتَ النّظر فيما تحس به، ثمّ تكلّف أن ترد ما حذفَ الشّاعرُ، وأن تخرجه إلى لفظك، وتوقعه في سَمعِك، فإنّك تَعْلم...أنْ رُبَّ حذفٍ هو قِلادة الجيد، وقاعدةُ التّجويد."[62]

ولكن "الحرص على زعم الحذف يدفعه إلى أن يخلط الجيّد بالرديء"،[63] حين يذكر هذا البيت :

تَثاءَبَ حَتَّى قُلْتُ دَاسِعُ نَفْسِهِ وَأَخْرَجَ أَنْيَاباً لَهُ كَالْمَعَاوِلِ.

فيقول: الأصل هو داسع نفسه* !! ولكنّه يعود إلى جيده فيقول: "إنّك ترى نِصبةَ الكلام وهيأته تروم منك أن تنسى هذا المبتدأ، أن تباعده عن وَهمك، و تجتهد ألّا يدورَ في خَلَدك، ولا يَعْرِضَ لخاطرك، وتراك كأنّك تتوقّاه تَوقّي الشَّيء يُكره مكانه، والثّقيلِ يُخْشَى هُجُومُه."[64]

ب- حذف المفعول :

قد يحذف المفعول به "للإيحاء بالرّغبة في إثبات المضمون الّذي يشف من غير تركيز على ما يقع عليه هذا المضمون بمعنى أن يكون الغرض الفنّي الاقتصار على إثبات المعاني

---

[61] - المصدر نفسه ، ص 172 .
[62] - نفسه ، ص 174.
[63] - فلسفة البلاغة بين التقنية والتطوّر، ص 85.
* دَاسِع نفسه : مُخْرِجُها.
[64] - دلائل الإعجاز، ص 175.

الّتي اشتقّت منها للفاعلين، من غير تعرض لذكر المفعولين"[65]، كما يمثّل له "عبد القاهر" بقول النّاس: "فلان يَحُلُّ ويعقِد، ويأمر ويَنْهى، ويَضُرُّ وَيَنْفَعُ"، ويمثّل كذلك بقوله تعالى: **" قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ "[الزمر: 9]**.

المعنى: هل يستوي من له علم ومن لا علم له من غير أن يُقصَد النّص على معلوم."[66]

إلّا أنّ عبد القاهر يعود إلى التّقسيمات والتّفريعات، فيذكر أنّ المفعول قد يكون مقصوداً ولكنّه يحذف اكتفاء بقرينة تدلّ عليه.

ويقسّم ذلك إلى:

1/ جليّ لا صنعة فيه: أي يُراد في أصل الفعل كالآية الكريمة، من غير إشارة إلى شيء آخر.

2/ خفيّ تدخله الصّنعة: أي يُراد فيه مفعول خاص وَلكنّه لا يُذكر لدلالة الحال عليه وهو يأتي على صور مختلفة[67] ويضرب مثالاً بقولهم : "أصغيت إليه" أي بأذني.

ويضرب مثالاً للثّاني بقول "البحتري" يمدح المعتز بالله :

شَجْوُ حُسَّادِهِ وَغِيظُ عِدَاهُ أَنْ يَرَى مُبْصِرٌ وَيَسْمَعَ واعِ !. [68]

فالفعلان "يرى" وَ"يسمع" فعلان متعدّيان كما هو معروف، " وَالمفعول الّذي ينصرف الذّهن إليه مع أوّلهما: "آثاره أو محاسنه"، والمفعول الّذي يتعيّن تقديره لثانيهما هو "أخباره وأوصافه" مثلاً ، لكن الشّاعر تناسى هذين المفعولين تماماً، وكأنّه لا وجود لهما "[69]، وكأنّما يقول: "إنّ محاسن المعتزّ وفضائلَه المحاسنُ والفضائلُ، يكفي فيها أن يَقَعَ عليها بصر، ويَعيها سَمْعٌ، حتّى يعلم أنّه المستحقّ للخلافة، والفرد الوحيد الّذي ليس لأحد أن ينازعه مرتبتها، فأنت ترى حساده، وليس شيء أشجى لهم وأغيض من عملهم بأنّ ههنا مُبْصِراً يرى وسامعاً يعي حتّى ليتمنون أن لا يكون في الدّنيا من له عين يُبصر بها، وأذن يعي معها، كي يخفى مكان استحقاقه لشرف الإمامة.[70]

---

[65] ـ فلسفة البلاغة بين التقنية والتطور ، ص 175.
[66] ـ المصدر السّابق ، ص 177.
[67] ـ البلاغة تطوّر وتاريخ ، ص 175.
[68] ـ ينظر : المصدر نفسه ، ص 178.
[69] ـ النّظم وبناء الأسلوب ، ص 88.
[70] ـ دلائل الإعجاز ، ص 179.

ومع التّقدير لصبر "عبد القاهر" الدّءوب على التّحليل والتّعليل، إلّا أنّ ذلك القسم داخل في القسم الأوّل، "فلا قيمة للمفعول حتّى هنا إلّا إذا وجد من يقوم به "يرى" وَ"يسمع" وإلّا لضاع أثر هذا الفعل. والسّياق العام الّذي يبين عنه صدر البيت يدلّ على أنّ المفعول لِـ"يرى" وَ"يسمع" هو شيء حسن وحميد، مثلاً، مادام يحزن الحساد، ويغيظ العداء".[71] فرأي عبد القاهر في حذف المفعول قد يكون لوجود قرينة تدلّ عليه.

وَيعدّ "عبد القاهر" من القسم الثّاني الّذي يحذف فيه المفعول لقرينة، وهو خفيّ الصّنعة ما يقول عنه: "أن يكون معك مفعول معلوم مقصود، قد علم أنّه ليس للفعل الّذي ذكرت مفعوله سواه من الكلام، إلّا أنّك تطرحه وتتناساه، لغرض أن تتوفّر العناية على إثبات الفعل للفاعل وتخلص له، وتنصرف بجملتها إليه."[72]

"فهي لا تخلص للفاعل فقط، بل تخلص كذلك إلى الشّمول المطلق، بالنّسبة للشّاعر ولغيره"[73]، وذلك في أبيات "طفيل الغَنَوي" في بني جعفر ابن كلاب :

جَزَى اللهُ عَنَّا جَعْفَراً حِينَ أُزْلِقَتْ* بِنَا نَعْلُنَا فِي الوَاطِئِينَ فَزَلَّت.
أَبَوْا أَنْ يَمَلُّونَا وَلَوْ أَنَّ أُمّنَا تُلَاقِي الّذي لَاقَوْهُ مِنَّا لَمَلَّتِ.
هُمُ خَلَطُونَا بِالنُّفُوسِ وَأَلْجَؤُوا إِلَى حُجُرَاتٍ أَدْفَأَتْ وَأَظَلَّتِ.

فعبد القاهر يظنّ أنّ الأصل ملتنا وألجئونا، وأدفأتنا، وأظلّتنا، مع أنّه شعر أن ذلك تعمل في التّخريج وأنّ نسق الأداء اللّغوي كان كما جاء، وذلك في قوله في جملة عارضة له في تعليق ثان على هذه الأبيات حيث يقول: "ولو قلت: لملتنا لم يصلح لأن يراد به معنى العموم".[74] كذلك فإنّه يقترب من هذا المعنى في تعليقه على قول "البحتري" بتقديم نموذج من نماذجه المتنوّعة، فعبد القاهر يتزايد في معالجته لموضوع حذف المفعول والأغراض الدّاعية إليه، وكأنّه يقدّم جديداً في كلّ مرّة.

يقول:

إِذَا بَعُدَتْ أَبْلَتْ وَإِنْ قَرُبَتْ شَفَتْ فَهِجْرَانُهاَ يُبْلِي وَلُقْيانُهَا يَشْفِي.

---

[71] ـ د. درويش الجندي ، علم المعاني ، المرجع نفسه، ص 86.
[72] ـ المصدر نفسه ، ص 178.
* أزلقت : حملت على الزلل، والمراد: سوء الحال.
[73] ـ علم المعاني ، المرجع السّابق، ص 87.
[74] ـ دلائل الإعجاز، ص 180، 181.

فهو يشرح المعنى قائلاً: "إذا بعدت عنّي أبلتني، وإن قربت منّي شفتني."[75]

ثمّ ينتبه إلى ما يودّه الشّاعر من امتلاء نفسه بأثر هذه المحبوبة فيها، وسيطرة هذا الأثر عليه، حتّى كأنّ ذاته ـ نفسه وهي هنا في موقع المفعول به ـ قد فقدت كينونتها في كينونة المحبّ حين يهجر وحين يصل، حتّى كأنّ ذكرها لا يفيد شيئاً، فيقول "عبد القاهر" لامساً هذا المعنى لمسة جناح طائر: "إلّا أنّك تجد الشّعرَ يأبى ذلك ـ يقصد ذكر المفعول ـ ويوجب اطّراحه، وذلك لأنّه أراد أن يَجعل البِلى كأنّه واجب في بِعادها، أن يوجبه ويجلبه، وكأنّه كالطّبيعة فيه، وكذلك حال الشّفاء مع القرب...ولا سبيل إلى فهم هذه اللّطيفة إلّا بحذف المفعول ..."[76]

يُتْرَك لكلّ متلق أن يتذوّق العمل بنفسه، فقد يحسّ أنّ به حذفاً، فعبد القاهر الجرجاني قد يرى أنّ محذوفاً لم يرده الشّاعر، ولم ينتظره المتلقّي، ولم يفكّر فيه، فقد لا يحسّ السّامع أو القارئ أنّ مثلاً هناك محذوف.[77]

وقد يزعم عبد القاهر أيضاً أنّ إظهار المفعول قد يتّفق أن يكون الأحسن ويستشهد بكلمة "دم" في البيت :

وَلَوْ شِئْتُ أَنْ اَبْكِي دَمًا لَبَكَيْتُهُ عَلَيْهِ وَلَكِنْ سَاحَةُ الصَّبْرِ أَوْسَعُ.

يفسّر "عبد القاهر" جمال المفعول "دم" قائلاً: " وسببُ حسنِه أنّه كأنّه بِدْع عجيب أن يشاء الإنسان أن يبكي دماً فلمّا كان كذلك، كان الأولى أن يصرّح بذكره ليقرّره في نفس السّامع ويؤنسه به ... وكذلك الحال متى كان مفعول المشيئة أمراً عظيماً، أو بديعاً غريباً، كان الأحسن أن يُذكَر ولا يُضمَر".[78]

لقد نظر "عبد القاهر" إلى جزئية واحدة، وظنّ أنّها هي "البدع العجيب"، إلّا أنّ "التّركيب العام يجعل هذا المفعول المذكور "دما" والّذي أشاد بذكره "عبد القاهر" مسطّحاً وتافهاً."[79]

---

[75] ـ المصدر نفسه، ص 182.
[76] ـ نفسه، الصّفحة نفسها.
[77] ـ ينظر : علم المعاني، ص 88، 89.
[78] ـ المصدر السّابق، ص 184.

"ففعل المشيئة ـ شئت ـ هو مجال الاعتراض، فالّذي يشاء أن يبكي دماً لا يستحقّ الانفعال و التّعاطف.

وَنجد "لكن" في البيت عقلانية جافّة باردة، لتعلن أنّ ساحة الصّبر أوسع.

فالطّرفان لا يتّسقان، فلو حذف المفعول، لخفّف من غلواء الشّطرين في جانبين متناقضين"[80]

فعبد القاهر استطاع أن يدرك أنّ الأسلوب الفنّي له مقياسه الخاصّ به، والّذي قد يتفوّق فيه على الأسلوب النّحوي، حيث يتساوى الفعلين: اللّازم والمتعدّي، حتّى يصبح هذا الأخير لا مفعول له لا لفظاً ولا تقديراً.

ويذكر من الأغراض البيانية لحذف المفعول به توهّم السّامع في أوّل الأمر شيئاً غير المراد، ويضرب لذلك مثلاً "قول لبعض ممدوحيه :[81]

وَكَمْ ذُدْتَ عَنِّي مِنْ تَحَامُلِ حَادِثٍ وَسَوْرَةِ أَيَّامٍ حَزَزْنَ إِلَى العَظْمِ.[82]

فإنّه لو قال "حززن اللّحم" لتوهّم السّامع قبل مجيئه إلى كلمة "إلى العظم" أنّ الحزّ كان في بعض اللّحم ولم يَنْتَه إلى العظم ، فحذف "اللّحم" ليقي السّامع هذا الوهم، وليصوّر في نفسه شدّة الحزّ وأنّه نَفَذَ في اللّحم حتى لم يردَّه إلّا العظم.[83]

---

[79] ـ المرجع السّابق، ص 90.
[80] ـ المرجع نفسه، ص 90.
[81] ـ دلائل الإعجاز، ص189.
[82] ـ سورة : شدّة.
[83] ـ البلاغة تطوّر وتاريخ، ص 176.

ـ وبالنّظر إلى منجزات عبد القاهر الجرجاني في سياق الحذف، نجد أنّه قد أخلص في تناوله للجانب التّطبيقي ، "بوصفه متابعةً وصفيّة للصّيغة الإبداعية دون الدّخول في دوائر التّقنين الّتي انتهى إليها السّكاكي ومدرسته، حيث أورد كثيراً من النّماذج التّعبيرية النّاقصة بالنّظر إلى بنيتها المثالية، ولم يَر في هذا النّقص خللاً ما بالنّظم"[84]، بل على العكس يرى فيها : "أنّ ترك الذّكر أفصح من الذّكر، والصّمت عن الإفادة أزيد للإفادة..."[85]

ولا نكاد نرى لعبد القاهر الجرجاني حديثاً عن حذف المسند، مثلما تحدّث عن حذف المسند إليه وَدواعيه البلاغية.

ويظهر ممّا سبق أنّ "عبد القاهر الجرجاني" اهتمّ بالحذف لدرجة أنّه شبّه الأثر النّفسي له بالسّحر، نظراً لقيمته الجمالية والنّفسية، فهو يمنح اللّغة قبولاً لدى المتلقّي وتأثير أعلى في نفسيته، فيصبح المتلقّي في شوق حين يساءل نفسه عن المحذوف.

فقد تناول "عبد القاهر" الحذف من جانبه التّطبيقي، من خلال عرضه للشّواهد المختلفة، فالحذف مسلك تعبير من مسالك الأدب الرّفيع، يتجاوز به المبدع المباشرة إلى الإيحاء وترك فراغات في النّص يقوم المتلقّي بملئها.

ومع تحليل "عبد القاهر" لمبحث الحذف بأسلوبه الدّقيق، اعتبر أنّ الإيجاز هو مذهب في القول وأنّه لا علاقة بين بلاغة الإيجاز وكمّ اللّفظ، وإنّما المسألة في قدرة المتلقّي على خلق واشتقاق المعاني الخفيّة لبناء نصّ مكثّف.

ويبدو أنّ عبد القاهر لم يتطرّق لمبحث الإطناب فكان اهتمامه بالحذف أكثر من الذّكر والإضافة الوحيدة الّتي أضافها ربطه بين الأساليب ونظرية النّظم ورفضه القاطع لارتباط الفصاحة والبلاغة باللّفظ ودفاعه على أنّ المعنى هو الّذي يستدعيها.

---

[84] ـ د. محمّد عبد المطلب، البلاغة العربية قراءة أخرى، الشّركة المصرية العالمية للنّشر ـ لونجمان، ط.1 : 1997م ، ص 222.

[85] ـ المصدر السّابق، ص 146.

الفصل الثّاني

الإيجاز وَالإطناب عند ضياء الدّين بن الأثير

1- ترجمة وجيزة.

2- الإيجاز عند ابن الأثير .

3- حدّ الإيجاز .

4- قسما الإيجاز : أ- الإيجاز بالحذف .

ب- الإيجاز بغير الحذف .

5- الإطناب عند ابن الأثير .

6- حدّ الإطناب: الفرق بين الإطناب والتّطويل والتّكرير .

7- قسما الإطناب : أ- الإطناب في الجملة الواحدة .

ب- الإطناب في الجمل .

المساواة معناها عند البلاغيين ومرّدها إلى الإيجاز أو الإطناب .

1- ترجمة وجيزة:

نسبه :هو« أبو الفتح نصر الله بن أبي الكرم محّمد بن محّمد بن عبد الكريم بن عبد الواحد الشّيباني ، المعروف بإبن الأثير الجزري ، الملقّب بضياء الدّين»[86].

وُلد ضياء الدّين «بجزيرة ابن عمر* بالموصل سنة (558هـ) في أسرة اشتهرت بالعلم والفضل والأدب ولما قدّمته من خدمات لأثابكة الموصل وغيرهم من أصحاب السّلطان، وقد وُلد قبله نحو أربعة عشر عاماً أخوه مجد الدّين ، ووُلد أخوه عزّ الدّين سنة (555هـ) وكان مجد الدّين محدِّثا وفقيهاً ، بينما كان عزّ الدّين مؤرّخاً عظيماً»[87].

نشأته وثقافته : « نشأ بالجزيرة التّي وُلد بها ثّم انتقل مع والده وأخويه إلى الموصل وبها اشتغل وحصّل العلوم وحفظ كتاب اللّه الكريم وكثيرًا من الأحاديث النّبوية وطرفاً صالحاً من النّحو واللّغة وعلم البيان وشيئاً كثيراً لا يحصى من الأشعار ثّم اقتصر منها كما قال في كتبه على أشعار أبي تمّام والبحتري والمتنبّي وأجاد حفظها[88]»، فقد كانت ثقافة إبن الأثير واسعة ، كما يتّضح من كتبه « وكان للقرآن الكريم أثر كبير في ثقافته [89]».

كتابه المثل السّائر : قال عنه إبن خلّكان إنّه جمع فيه فنون الكتابة والشّعر ، وهو في مجلّدين جمع منه فأوعى ، ولم يترك شيئاً يتعلّق بفنّ الكتابة إلّا ذكره ، ووصلت نسخة منه إلى بغداد، وله كتاب " الواشي المرقوم في حلّ المنظوم " وهو مع وجازته في غاية الحسن

---

[86]- أحمد محّمد عنبر ، جولّة مع ضياء الدّين بن الأثير في كتابة المثل السّائر في أدب الكاتب والشّاعر، نهضة مصر للطّباعة والنّشر ، الفجالة ، القاهرة ، (د.ط) ،(د.ت)، ص 10.

* وهو موضع في شمال الموصل بالعراق ، يحيط به نهر دجلة من جهاته الثّلاثة مثل الهلال ، ويذكر ياقوت الحموي في معجم البلدان أنّ سبب تسميتها بابن عمر أنّ أوّل من عمّرها هو الحسن بن عمر بن الخطّاب .

[87]- البلاغة تطوّر وتاريخ ، ص 323.

[88]- جولة مع ضياء الدّين بن الأثير في كتابة المثل السّائر، ص10 .

[89]- د. أحمد مطلوب ، ضياء الدّين بن الأثير ، دار الشّؤون الثقافية العامّة ، ط1: 1988م، ص 12، 13.

والإفادة[90]. وغيرها من التّصانيف...فقد كان ابن الأثير كاتباً ممتازاً ، شاعراً ، ناقداً وأديباً وأظهر هذه المواهب مجتمعة في كتابه هذا .

وفاته : توفّي في إحدى الجماديين سنة (637هـ) ببغداد ، ودفن بمدافن قريش بمشهد موسى بن جعفر - رضي الله عنهما -[91].

2- الإيجاز عند ابن الأثير :

يرى ضياء الدّين بن الأثير (ت637هـ) أنّ الإيجاز «سمة يحتمها الفنّ الأدبي لا المخاطبين به[92]» ووسّع من الشّواهد الأدبية في باب الإيجاز قرآناً وحديثاً ورسائل وخطباً وأشعاراً وأمثالاً وأجوبة ولديه ثروة وفيرة من نصوص الإيجاز.

---

[90]- ابن الأثير (أبو الفتح ضياء الدّين) ، المثل السّائر في أدب الكاتب و الشّاعر ، تح و تعليق : الشّيخ كامل محّمد محّمد عويضة ، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1: 1419هـ – 1998م ، ج1، ص 28.

[91]- المرجع السّابق، ص 12.

[92]- د. مصطفى الصّاوي الجويني ، المعاني (علم الأسلوب) ، دار المعرفة الجاميعية ، الإسكندرية ، (د.ط) ، 1996م ، ص 132.

ويقول ابن الأثير في تعريفه: «هو حذف زيادات الألفاظ...والنّظر فيه إنّما هو إلى المعاني لا إلى الألفاظ...فربّ لفظٍ قليلٍ على معنى كثيرٍ، وربّ لفظٍ كثير يدلّ على معنى قليلٍ...[93]».

3- حدّ الإيجاز :

بحث ابن الأثير عن الطّرافة والتّفرّد ممّا قد يؤدّي إلى نتائج تدعو إلى كثير من الحيرة ومن الاستغراب، فقد عرّف ابن الأثير الإيجاز بقوله:

«هو دلالة اللّفظ على المعنى ، من غير أن يزيد عليه . والتّطويل هو ضدّ ذلك ، وهو أن يدلّ على المعنى بلفظٍ يكفيك بعضه في الدّلالة عليه...» فالمفروض في كلّ متكلّم أن يطابق لفظه معناه، أي أن لا تزيد عبارته على ما يريد التّعبير عنه، ولا دخل للبلاغة هنا لأنّ المسألة تتعلّق بقدرة المتكلّم على إيجاز اللّغة طبق حاجات التّعبير الّتي يشعر بها.[94]

ويبين أنّ هناك ألفاظ «تارة تجيئ لفائدة ، وذلك قليل ، وتارة تجيئ لغير فائدة ، وذلك كثير، وأثر ما ترد في الأشعار، ليوزن بها الأبيات الشّعرية ، وذلك نحو قولهم : لعمرك، أصبح، وظل ، وأشباه ذلك ..»[95].

ويمثّل ذلك مثلاً بقول البحتري :

مَا أَحْسَنَ الْأَيَّامَ إِلَّا أَنَّهَا*يَا صَاحِبِي إِذَا مَضَتْ لَمْ تَرْجِعْ .**

فقوله « يا صاحبي » زيادة لا حاجة بالمعنى إليها ، إلّا أنّها وردت لتصحيح الوزن لا غير»[96].

4- قسما الإيجاز :

يقسّم الأثير الإيجاز إلى إيجاز حذف وإيجاز لا يحذف منه شيء :

---

[93]- إبن الأثير ، المثل السّائر ، ج2، ص 52.
[94]- ينظر: بلاغة الوفرة وبلاغة النّدرة، ص65،66.
[95]- المصدرنفسه ، ص61 .
[96]- المصدر السّابق ، ص 57.

أ- الإيجاز بالحذف : ووقف هي هذا الإيجاز عند حذف المفردات وحذف الجمل،[97] ويعرّفه بقوله :« وهو ما يحذف منه المفرد والجملة ، لدلالة فحوى الكلام على المحذوف ، ولا يكون إلاّ فيما زاد معناه على لفظه ».

ب- الإيجاز بغير الحذف : فقد عرّفه بقوله : « ما لا يحذف منه شيء » وقسّمه إلى ضربين:

1/- **التّقدير :** وهو ما ساوى لفظه معناه .

2/- **القصر :** ما زاد معناه على لفظه .

ويبيّن ابن الأثير أنّ القسم الأوّل يتنبّه له بسهولة أمّا الثّاني فيحتاج إلى تأمّل [98].

« فالتّقدير » هو ما سّماه المتأخّرون « المساواة »[99].

وقد توسّع في بيان كلّ هذه الأقسام والأضرب وأكثر من الأمثلة عليها، وأطال في عرض النّوعين.

ويقول أيضاً في الإيجاز بالحذف :« فإنّه عجيب الأمر ، شبيه بالسّحر ، وذاك أنّك ترى فيه ترك الذّكر أفصح من الذّكر ، والصّمت عن الإفادة أزيد للإفادة ، وتجدك أنطق ما تكون إذا لم تنطق ، وأتمّ ما تكون مبيناً إذا لم تبين ...»[100].

ويتّضح من هذا القول أنّ ابن الأثير قد أخذه من عبد القاهر الجرجاني في كتابه «الدّلائل» كما سبق لنا ورأينا في تعريفه الحذف ، وفي قول ابن الأثير :

«هو زيادة اللّفظ على المعنى لفائدة».

فبهذا اللّفظ أيضاً عرّفه الخطيب القزويني (ت739هـ) حيث قال :«أو زائداً عليه لفائدة »[101]. ولذلك نقول إنّ هذا التعريف لم ينشَأه ابن الأثير إنشاءً ويبتدعه إبداعاً على غير مثال سابق.

وقد قسّم ابن الأثير الإيجاز بالحذف إلى قسمين :

---

[97]- البلاغة تطوّر وتاريخ ، ص 331.

[98]- يُنظر: المصدرنفسه ، ص 58.

[99]- د. عبد العزيز عتيق ، في تاريخ البلاغة العربية، ص290.

[100]- المصدر السّابق ، ص 61.

[101]- د.نزيه عبد الحميد فراج ، من مباحث البلاغة والنّقد بين ابن الأثير والعلوي ، مكتبة وهبة، القاهرة، ط1 : 1417هـ -1997 م ، ص 92.

أ- حذف الجمل .

ب- حذف المفردات .

أ- حذف الجمل : وهو الّذي تحذف منه الجمل .

وينقسم إلى قسمين أيضاً :

1- حذف الجمل المفيدة .

2- حذف الجمل غير المفيدة .

وقد جعلهما ابن الأثير أربعة أضرب :

الضّرب الأوّل :الاستئناف : وهو حذف السّؤال المقدّر . ويأتي على وجهين :

الوجه الأوّل : إعادة الأسماء والصّفات[102]. كقوله تعالى :«**الم (1) ذَٰلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِلْمُتَّقِينَ (2) الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ وَيُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنْفِقُونَ (3) وَالَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنْزِلَ مِنْ قَبْلِكَ وَبِالْآخِرَةِ هُمْ يُوقِنُونَ (4) أُولَٰئِكَ عَلَىٰ هُدًى مِنْ رَبِّهِمْ ۖ وَأُولَٰئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ**(5)»[103] .

والاستئناف واقع في: « أولَئِكَ » لأنّه لمّا قال : «آلم ذَلِكَ الكِتَاب» إلى قوله :«وبالآخرة هم يوقنون» اتّجه لسائل أن يقول : ما بال المستقلّين بهذه الصّفات قد اختصّوا بالهدى؟ فأجيب بأن أولئك الموصوفين غير مستبعدٍ أن يفوزوا – دون النّاس – بالهدى عاجلاً ، وبالفلاح آجلاً[104].

الوجه الثّاني : الاستئناف بغير إعادة الأسماء والصّفات .

كقوله تعالى : « **وَمَا لِيَ لَا أَعْبُدُ الَّذِي فَطَرَنِي وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ (22) أَأَتَّخِذُ مِنْ دُونِهِ آلِهَةً إِنْ يُرِدْنِ الرَّحْمَٰنُ بِضُرٍّ لَا تُغْنِ عَنِّي شَفَاعَتُهُمْ شَيْئًا وَلَا يُنْقِذُونِ (23) إِنِّي إِذًا لَفِي ضَلَالٍ مُبِينٍ (24) إِنِّي آمَنْتُ بِرَبِّكُمْ فَاسْمَعُونِ (25) قِيلَ ادْخُلِ الْجَنَّةَ ۖ قَالَ يَا لَيْتَ قَوْمِي يَعْلَمُونَ (26) بِمَا غَفَرَ لِي رَبِّي وَجَعَلَنِي مِنَ الْمُكْرَمِينَ(27)** »[105].

---

[102]- ينظر : المثل السّائر ، ص 62، 63 .

[103]- البقرة : 1- 5.

[104]- المصدر نفسه ، ص63.

[105]- يس : 22-27.

ويوضّح ابن الأثير : «وكأنّ قائلاً قال : كيف حال هذا الرّجل عند لقاء ربّه بعد ذلك التّصلّب في دينه والتّسخي لوجهه بروحه؟ فقيل : " قِيل ادخل الجنّة " ولم يقل : قيل له ، لا نصاب الغرض إلى القول لا إلى المقول ، له ، مع كونه معلوماً»[106].

الضّرب الثّاني : الاكتفاء بالسّبب عن المسبّب ، وبالمسبّب عن السّبب. فالاكتفاء الأوّل : كقوله تعالى : «**قَالَتْ أَنَّىٰ يَكُونُ لِي غُلَامٌ وَلَمْ يَمْسَسْنِي بَشَرٌ وَلَمْ أَكُ بَغِيًّا(20) قَالَ كَذَٰلِكِ قَالَ رَبُّكِ هُوَ عَلَيَّ هَيِّنٌ ۖ وَلِنَجْعَلَهُ آيَةً لِلنَّاسِ وَرَحْمَةً مِنَّا ۚ وَكَانَ أَمْرًا مَقْضِيًّا(21)**»[107].

ويشرح ابن الأثير بقوله :«وَ لِنَجْعَلَهُ آيَةً لِلْنَاسِ ، تعليل معلّله محذوف ، أي : وإنّما فعلنا ذلك لنجعله آية للناس ، فذكر السّبب الّذي صدر الفعل من أجله، وهو جعله آية للنّاس ودلّ به على المسبّب الّذي هو الفعل»[108].

وهذا فيما يخصّ حذف الجملة غير المفيدة من هذا الضّرب ، كمثال.

أمّا بالنّسبة للاكتفاء الثّاني : فكقوله تعالى : «**فَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ**»[109].

ويعلّل ابن الأثير بقوله :«أي : إذا أردت قراءة القرآن ، فاكتفى بالمسبّب الّذي هو القراءة، عن السّبب الّذي هو الإرادة...»[110].

- الضّرب الثّالث : وهو الإضمار على شريطة التّفسير :

ويعرّفه إبن الأثير بـ:«وهو أن يحذف من صدر الكلام ما يؤتى به في آخره، فيكون الآخر دليلاً على الأوّل».

وقد قسّمه إلى ثلاثة أوجه :

الأوّل : أن يأتي على طريق الإستفهام ، فنذكر الجملة الأولى دون الثّانية[111]، كقوله تعالى: «**أَفَمَنْ يَشْرَحُ اللَّهُ صَدْرَهُ لِلْإِسْلَامِ فَهُوَ عَلَىٰ نُورٍ مِنْ رَبِّهِ ۚ فَوَيْلٌ لِلْقَاسِيَةِ قُلُوبُهُمْ مِنْ ذِكْرِ اللَّهِ ۚ أُولَٰئِكَ فِي ضَلَالٍ مُبِينٍ**»[112].

---

[106]- المصدر نفسه ، ص 63،64.
[107]- مريم : 20- 21.
[108]- المصدر السّابق ، ص65 .
[109]- النحل : 98.
[110]- المصدر نفسه ، ص66.
[111]- نفسه ، الصّفحة نفسها.

تقدير الآية : أفمن شرح الله صدره للإسلام كمن أقسى قلبه ، ويدّل على المحذوف قوله: «فَوَيْلٌ لِلْقَاسِيةِ قُلُوبِهِمْ».

الوجه الثّاني : ويعرّفه بأنّه ردّ على النّفي والإثبات .

أمّا **الوجه الثّالث :** فهو الردّ على غير هذين الوجهين، فلا يكون استفهاماً، ولا نفياً وإثباتاً، ويمثّل لكلّ وجه من هذه الأوجه الثّلاثة.

الضّرب الرّابع : ويعرّفه بقوله :«ما ليس بسبب ولا مسبّب ، ولا إظهار على شريطة التّفسير ، ولا استئناف»[113].

ويمثّل لذلك بأمثلة كثيرة منها قوله تعالى في قصّة سليمان - عليه السّلام - وقصّة الهدهد في إرساله بالكتاب إلى بلقيس : **« قَالَ سَنَنْظُرُ أَصَدَقْتَ أَمْ كُنْتَ مِنَ الْكَاذِبِينَ، اذْهَبْ بِكِتَابِي هَٰذَا فَأَلْقِهْ إِلَيْهِمْ ثُمَّ تَوَلَّ عَنْهُمْ فَانْظُرْ مَاذَا يَرْجِعُونَ قَالَتْ يَا أَيُّهَا الْمَلَأُ إِنِّي أُلْقِيَ إِلَيَّ كِتَابٌ كَرِيمٌ»**[114].

ويقول ابن الأثير: «وفي هذا محذوف ، تقديره : فأخذ الكتاب ، وذهب به ، فلمّا ألقاه إلى المرأة وقرأته قالت : يا أيّها الملأ».

ويبيّن كذلك أنّ التّقدير لهذه المحذوفات سهل إذا قدّرها المتأمّل[115].

ب- حذف المفردات :

- قسّم ابن الأثير هذا القسم إلى أربعة عشر ضرباً نذكر منها :

1) الضّرب الأوّل : حذف الفاعل والإكتفاء في الدّلالة عليه بذكر الفعل:

كقول العرب :«أرسلت» وهم يريدون : جاء المطر ، ولا يذكرون السّماء .

2) الضّرب الثّاني : حذف الفعل وجوابه ، وقسّمه إلى قسمين ، أحدهما يظهر بدلالة المفعول عليه ، كقولهم في المثل :«أهلَك وَاللّيل» فنصب «أهلَك» وَ«اللّيل» يدلّ على محذوفٍ ناصبٍ ، تقديره «الحقّ أهلك وبادر اللّيل» وَهذا مثل يضرب في التّحذير[116].

---

[112] - الزّمر : 22.
[113]- ابن الأثير، المثل السّائر ، ص68.
[114]- النّمل : 27- 29.
[115]- ينظر : المصدر نفسه ، الصّفحة نفسها .
[116]- ينظر : المصدر نفسه ، ص 72.

3) **الضّرب الثّالث :** حذف المفعول به : يقول ابن الأثير : «إنّ اللّطائف فيه أكثر وأعجب، كقولنا : فلان يحلّ ويعقد ، ويبرم وينقض ، ويضرّ وينفع ، والأصل في ذلك على إثبات المعنى المقصود في نفسك للشّيء على الإطلاق[117]».

ويمثّل ابن الأثير لذلك في قوله عزّ و جلّ :

«وَلَمَّا وَرَدَ مَاءَ مَدْيَنَ وَجَدَ عَلَيْهِ أُمَّةً مِنَ النَّاسِ يَسْقُونَ وَوَجَدَ مِنْ دُونِهِمُ امْرَأَتَيْنِ تَذُودَانِ ۖ قَالَ مَا خَطْبُكُمَا ۖ قَالَتَا لَا نَسْقِي حَتَّىٰ يُصْدِرَ الرِّعَاءُ ۖ وَأَبُونَا شَيْخٌ كَبِيرٌ (23)فَسَقَىٰ لَهُمَا ثُمَّ تَوَلَّىٰ إِلَى الظِّلِّ فَقَالَ رَبِّ إِنِّي لِمَا أَنْزَلْتَ إِلَيَّ مِنْ خَيْرٍ فَقِيرٌ» [118].

فإنّ في هاتين الآيتين حُذف المفعول به في أربعة أماكن ، إذ المعنى : وجد أمّة من النّاس يسقون «مواشيهم» وامرأتين تذودان «مواشيهما» وقالتا : لا نسقي : «مواشينا» فسقى لهما «مواشيهما».

4) **الضّرب الرّابع :** حذف المضاف و المضاف إليه ، وإقامة كلّ واحد منهما مقام الآخر[119].

ففي حذف المضاف مثلاً في قوله تعالى :**«و اسْأَلِ الْقَرْيَةِ»**[120] أي : أهل القرية.

5) **الضّرب الخامس :** حذف الموصوف والصّفة وإقامة كلّ منهما مقام الآخر، ويبيّن ابن الأثير أنّ هذا الضّرب يكثر في الشّعر ، كقول البحتري في صفة إيوان كسرى:

فِي اِخْضِرَارٍ مِنَ اللِّبَاسِ عَلَى أَصْفَ*رٍ يَخْتَالُ فِي صَبِيغَةِ وَرسٍ .**

فقوله :«على أصفر» أي : على فرسٍ أصفرٍ.

وقد بيّن أنّ الصّفة تأتي في الكلام على ضربين : إمّا للتّأكيد والتّخصيص ، وإمّا للمدح والذمّ، وكلاهما من مقامات الإسهاب والتّطويل[121].

وقد أطال ابن الأثير في عرض كلّ ضرب ، مع تنويع الأمثلة من القرآن والشّعر.

«وقد برّر ابن الأثير الإيجاز بالحذف بدلالة فحوى الكلام على المحذوف ، أي باعتماد سياق وبنيته الدّاخلية ، وسكت عن دلالة الحال الّتي ألحّ عليها الرّماني. »[122].

---

[117]- المصدر السّابق : ص 77.
[118]- القصص : 23، 24.
[119]- المثل السّائر ، ص 79.
[120]- يوسف : 82.
[121]- المصدر نفسه ، ص81 .

أمّا القسم الثّاني من الإيجاز فهو ما لا يحذف منه الشّيء، وكما ذكرنا سابقاً له ضربان :

الأوّل : التّقدير : كقوله تعالى **:«مَنْ كَفَرَ فَعَلَيهِ كُفرُهُ»**[123] ، فـ«عليه كفره» كلمةٌ جامعةٌ، تُغْنِي عن ذكر ضروب من العذاب ، لأنّ من أحاط به كفره فقد أحاطت به كلّ خطيئة.

وهذا الضّرب أي التّقدير تسمية لا تخلو من الالتباس، لأنّها قد تكون بمعنى ضبط القدر أي من قدّر ، أي تكون الألفاظ على أقدار المعاني.

أمّا فيما يخصّ **الضّرب الثّاني :**

الإيجاز بالقصر: فيبيّن ابن الأثير أنّ القرآن الكريم ملآن منه [124] ، «وقد أطلق الرّماني على هذا القسم التّسمية نفسها دون أن يجري في تفريعه مجرى ابن الأثير»[125].

وقد مثّل لذلك بأمثلة عديدة من القرآن والشّعر والحديث، منها قول السّموءل[126] بن عاديا الغساني من جملة أبياته اللّامية المشهورة [127] :

وَإِنْ هُوَ لَمْ يَحْمِلْ عَلَى النَّفْسِ ضِيَمَهَا*فَلَيْسَ إِلَى حُسْنِ الثّنَاءِ سَبِيلُ**[128].

فإنّ هذا البيت «قد إشتمل على مكارم الأخلاق جميعها من سماحةٍ، وشجاعةٍ، وعفّةٍ، وتواضع، وحلم، وصبر، وغير ذلك، فإنّ هذه الأخلاق كلّها من ضيم النّفس، لأنّها تجد بحملها ضيماً ، أي مشتقّةً وعناءً»[129].

وقوله عزّ و جلّ **:«وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ»**[130].

فإنّ قوله تعالى :«القِصَاصُ حَيَاةٌ» لا يمكن التّعبير عنه إلّا بألفاظ كثيرة ، لأنّ معناه أنّه إذا قتل القاتل امتنع غيره عن القتل ، فأوجب ذلك حياة للنّاس ، وقد بيّن ابن الأثير أنّ هذا

---

[122]- بلاغة الوفرة وبلاغة النّدرة، ص 67.
[123]- فاطر : 39.
[124]- ينظر : ابن الأثير، المثل السّائر، ص 79، 94، 103.
[125]- ينظر : المرجع نفسه، ص 68 .
[126]- السّموءل يضرب به المثل في الوفاء لأنّه أسلم ابنه ، ولم يخن أمانته في أدراع أودعها عنده امرؤ القيس.
[127]- المصدر نفسه، ص 104.
[128]- قوله : « ضيمها » الضّيم : الظّلم أو إلاذلال ونحوهما.
[129]- المصدر السّابق، ص 104 ، 105.
[130]- البقرة : 179.

الضّرب هو أعلى طبقات الإيجاز مكاناً، فلا يمكن التّعبير عن ألفاظه بألفاظ أخرى مثلها[131].

5- الإطناب عند ابن الأثير:

عرّف ابن الأثير التّطويل وقد حمله على حدّ الإيجاز فقال:"والتّطويل هو ضدّ ذلك" ثمّ أضاف فقال :"وهو أن يدلّ على المعنى بلفظ يكفيك بعضه في الدّلالة عليه" وتبيّن الدّكتورة نور الهدى باديس في كتابها "بلاغة الوفرة وَبلاغة النّدرة"، أنّ هذين التّعريفين يؤكّدان الغرابة المشار إليها سابقاً، ويفسّران معنى المقدار الموجود في حدّ الإيجاز فأن تكون الألفاظ على قدر المعنى لا تزيد ولا تنقص هو مطلب كلّ كلام، وأن تكون الألفاظ على أقدار المعاني.[132]

وتحدّث ابن الأثير عن الإطناب واستهلّ كلامه عنه بأنّه «لا يختصّ به عوام النّاس ، وإنّما هو للخواص كما هو للعوام»[133] ، وهو يعرّفه أوّلا لغةً ثمّ اصطلاحاً بأنّه :

«زيادة اللّفظ على المعنى لفائدة».[134]

6- حدّ الاطناب :

ويذكر ابن الأثير أنّ هذا هو الحدّ الّذي يميّزه عن التّطويل «الّذي هو زيادة اللّفظ عن المعنى لغير فائدة ، كما يميّزه عن التّكرير الّذي هو دلالة اللّفظ على المعنى مردّداً ، وعنده أنّ التّكرير منه ما يأتي لفائدة ومنه ما يأتي لغير فائدة[135]». «فأمّا الّذي يأتي لفائدة فإنّه جزء من الإطناب وهو أخصّ منه ، كتنويع المعنى أو تأكيده ، أو التّصرّف في الكلام ضرباً من التّصرّف يزيد في حسنه »[136].

«فيقال حينئذ : إنّ كلّ تكرير لفائدة فهو إطناب ، وليس كلّ إطناب تكريراً يأتي لفائدة.

---

[131]- ينظر : المصدر السّابق ، ص 105.
[132]- ينظر: بلاغة الوفرة وبلاغة النّدرة، ص 66.
[133]- في تاريخ البلاغة العربية ، ص290.
[134]- المصدر نفسه ، ص 109.
[135]- في تاريخ البلاغة العربية ، ص 290، 291.
[136]- البلاغة تطوّر وتاريخ ، ص 331، 332.

وأمّا الّذي يأتي من التّكرير لغير فائدة فإنّه جزء من التّطويل ، وهو أخصّ منه ، فيقال حينئذ ، كلّ تكرير يأتي لغير فائدة تطويل ، وليس كلّ تطويل تكريراً يأتي لغير فائدة»[137]

7- قسما الإطناب :

يذكر ابن الأثير أنّ الإطناب يوجد تارة في الجملة الواحدة من الكلام ، ويوجد تارة في الجمل المتعدّدة ، وقد وصف القسم الأخير بقوله :«والّذي يوجد في الجمل المتعدّدة أبلغ، لاتساع المجال في إيراده»[138] ، ويقسّم الإطناب المختصّ بالجمل إلى أربعة أقسام يوضّحها بالأمثلة[139].

أ- الإطناب في الجملة الواحدة:

- أمّا الجملة فيقسّمها إلى ما يرد حقيقة وما يرد مجازاً مع التّمثيل :

1- فالحقيقة كقولهم :«رأيته بعيني ، وقبضته بيدي...، وكلّ هذا يظنّ الظانّ أنّه زيادةٌ لا حاجة إليها ، ويقول إنّ الرّؤية لا تكون إلّا بالعين ، والقبض لا يكون إلّا باليد »[140].

وقوله تعالى :**«ذَلِكُمْ قَوْلُكُمْ بِأفْوَاهِكُمْ»**[141].

2- وأمّا ما جاء منه على سبيل المجاز ، قوله تعالى : **«فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى الْأَبْصارُ وَلَكِنْ تَعْمَى الْقُلُوبُ الَتِي فِي الصُّدُورِ»**[142].

فيقول ابن الاثير في ذلك : «ففائدة ذكر الصّدور هاهنا أنّه... قد علم أنّ العمى على الحقيقة مكانه البصر... واستعماله في القلب تشبيه ومثل ، فلمّا أريد إثبات ما هو خلاف المتعارف من نسبة العمى إلى القلوب حقيقة ، ونفيه عن الأبصار ، احتاج هذا الامر إلى زيادة تصوير وتعريف ، ليتقرّر أنّ مكان العمى إنّما هو القلوب ، لا الأبصار»[143].

ب- الإطناب في الجمل:

---

[137]- في تاريخ البلاغة العربية ،المرجع السّابق ، ص 290، 291.
[138]- من مباحث البلاغة والنّقد بين ابن الأثير والعلوي ، ص 104.
[139]- المرجع السّابق ، ص 291.
[140]- المثل السّائر ، ص 111.
[141]- الاحزاب : 04.
[142]- الحجّ : 46.
[143]- المصدر السّابق ، ص 113.

أمّا القسم الثّاني المختصّ بالجمل ، فإنّه يشمل على ضروب أربعة ، كما قلنا سابقا ، وسنأخذ مثالاً من ضربه الثّالث الذّي يعرّفه ابن الأثير بقوله :«وهو أن يذكر المعنى الواحد تامّاً لا يحتاج إلى زيادة ثم يضرب له مثال من التّشبيه»[144] ، كقول أبي عبادة البحتري :

ذَاتُ حُسْنٍ لَوِ اِستَزَادَتْ مِنَ الْحُسْـ*نِ إِلَيهِ لَمَا أَصَابَتْ مَزِيدًا.**

فَهِيَ كَالشّمْسِ بَهْجَةٌ وَالْقَضِيبِ اللَّـ*دِنِ قِدًّا وَالرِّيمِ طَرْفاً وَجِيداً.**

ويشرح بقوله : « ألا ترى أنّ الأوّل كافٍ في بلوغ الغاية في الحسن ، لأنّه لمّا قال:"لو استزادت لما أصابت مزيداً" دخل تحته كلّ شيء من الاشياء الحسنة ، إلّا أنّ للتّشبيه مزيّة أخرى تُفيد السّامع تصويراً وَتخييلاً ، لا يحصل له من الأوّل ، وذكر ابن الأثير أنّ هذا الضّرب من أحسن ما يجيء في باب الإطناب»[145].

المساواة معناها عند البلاغيين وَمردّها إلى الإيجاز أو الإطناب :

المساواة تحدّث عنها العرب «كسمة بلاغية وتعني الموازنة أو التّوازن الّذي ينبغي للأديب أن يراعيه بحيث إذا فاض المعنى على اللّفظة – بمعنى – ازدحام الفكرة أو تشابك الأفكار يحمل العبارة غامضة مبهمة مثقلة بهذا المعنى الفنّي العقلي»[146]، وقالوا في تعريفها: «إنّها تأدية المعنى المراد بعبارة مساوية له ، بأن تكون الألفاظ على قدر المعاني ، لا يزيد بعضها عن بعض ، ولا ينقص ، وقد اتّخذوا من متعارف الأوساط مقياساً يقيسون عليه الكلام ، فالكلام إذا قلّ عن متعارف الأوساط كان إيجازاً ، وإذا زاد كان إطناباً ، وإذا جاء على حدّ متعارف الأوساط فهو المساواة وهي في باب البلاغة لا تحمد ولا تذمّ»[147].

---

[144]- المصدر نفسه ، ص 116.
[145]- ينظر : نفسه ، ص 116.
[146]- د . مصطفى الصاوي الجويني، البلاغة العربية تأصيل وتجديد ، منشأة المعارف، الإسكندرية، (د.ط)، (د.ت) ، ص80.
[147]- علم المعاني، ص529.

فقد عدّها " قدامة بن جعفر" (ت 337هـ) من أنواع ائتلاف اللّفظ مع المعنى ، وعرّفها بأن يكون اللّفظ مساوياً للمعنى حتّى لا يزيد عليه ولا ينقص وقد أخذها البلاغيون عنه ، وعدّوها المذهب المتوسّط بين الإيجاز والإطناب الّذي هو من أهمّ مباحث علم المعاني[148].

وأدخلها أبو هلال العسكري في باب الإيجاز بالقصر ، وعرّفها بقوله :«أن تكون المعاني بقدر الألفاظ ، والألفاظ بقدر المعاني لا يزيد بعضها على بعض»[149] وأبو هلال - كما فعل قدامة - يقرّر أنّ المساواة هي المذهب المتوسّط بين الإيجاز والإطناب.

وَاستشهدوا لها بنحو قوله تعالى : **«وَلاَ يَحِيقُ الْمَكْرُ السَّيِّءُ إِلَّا بِأَهْلِهِ»**[150].

وقول الرّسول – عليه الصّلاة والسّلام - :**«الْحلَالُ بَيِّنٌ وَالْحَرَامُ بَيِّنٌ وَبَيْنَهُمَا مُشَبَّهَاتٌ لَا يَعْلَمُهَا كَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ »**.

وقول النّابغة الذّبياني :

فَإِنّكَ كَاللَّيْلِ الّذِي هُوَ مُدْرِكِي*وَيَأْتِيكَ بِالْأَخْبَارِ مَنْ لَمْ تُزَوِّدِ.**

وقول طرفة بن العبد :

سَتُبْدي لَكَ الْأَيَّامُ مَا كُنْتَ جَاهِلاً*وَيَأتيكَ بِالْأَخْبَارِ مَنْ لَمْ تُزَوِّدِ.**

هذا ولم تسلم هذه الشّواهد الّتي استشهد بها البلاغيون للمساواة[151] ، لأنّك عند التأمّل تجدها راجعة إمّا إلى الإيجاز أو إلى الإطناب ، فمثلاً في الآية الأولى إذا رجعت إلى سياقها في النّظم الكريم : **«اِسْتِكْبَاراً فِي الْأَرْضِ ومَكْرَ السَّيِّءِ وَلاَ يَحِيقُ الْمَكْرُ السَّيِّءُ إِلَّا بِأَهْلِهِ»**، تراها « قد وقعت تذييلاً ، والتّذييل – كما عرفت – من أنواع الإطناب ، ثمّ إنّها أسلوب قصر ، والقصر من الإيجاز».[152]

- وتجد الشّطر الثّاني من بيت النّابغة :« وَإِنْ خِلْتُ أَنَّ الْمُنْتَأَى عَنْكَ واَسِعُ»«تذييلاً غير جار مجرى المثل ، كما تجد في الشّطر الأوّل من بيت طرفة إيجازاً ويحذف الجار

---

[148]- ابن عبد الله أحمد شعيب ، بحوث منهجية في علوم البلاغة العربية ، دار ابن حزم، بيروت، لبنان ، ط.1: 1429هـ- 2008م، ص 340.

[149]- كتاب الصّناعتين، ص 179.

[150]- سورة فاطر : الآية 43.

[151]- علم المعاني، ص 529.

[152]- المرجع نفسه، الصّفحة نفسها.

والمجرور والتّقدير : ستبدي لك الأيّام ما كنت جاهلاً به... وفي بيت زهير تجد قوله : "وإن خالها تخفي على النّاس" اعتراضاً بين الشّرط وجوابه »[153].

وهكذا تستطيع أن تُرجع ما استشهد به البلاغيون للمساواة ، إمّا إلى الإيجاز وَإمّا إلى الإطناب.

ويبدو أنّ ابن الأثير تحدّث عن الإيجاز وَالإطناب ، بما لا يخرج عمّا ندرسه في قواعد البلاغة الآن - ولا عجب في ذلك فقد كان معاصراً للسّكاكي واضع علوم البلاغة - ويمتاز هو بعدم الجفاف الّذي شاع عند السّكاكي ، فقد أحيا نظرياته النّقدية بالشّواهد الكثيرة الرّائعة وبالتّحليل و الموازنة وحسن العرض .

كما أنّه منذ بدأ الكلام على الصّناعة المعنوية يأتي بالأمثلة من القرآن والحديث والشّعر ولا يجد أمثلة لنفسه ممّا كان يملأ به عشرات الصّفحات عند ذكره للصّناعة اللّفظية وأظنّ ذلك يحدّد أسلوبه...

فهو لم يذكر لنفسه إلّا مثالاً في وصف القلم ومثالاً في وصف بستان ، ثمّ مثالاً ملأ به أربع عشرة صفحة.

[153]- المرجع السّابق ، ص 530.

الفصل الثّالث

المنهج البلاغي بين عبد القاهر وابن الأثير

وَيشمل:

أ ـ الأسلوب.

ب ـ الموازنة بين المنهجين.

جـ ـ التّشابه وَالاختلاف في عرض موضوع الإيجاز والإطناب.

د ـ الموازنة بين عبد القاهر وَابن الأثير في المنحى التّطبيقي وَتتضمّن الاستشهاد بـ :

أوّلاً: القرآن الكريم.

ثانياً: الأحاديث النّبوية.

ثالثاً: الشّعر وَالنّثر.

المنهج البلاغي بين عبد القاهر وابن الأثير:

الموازنة بينهما في المنهج البلاغي: إذا أردنا أن نوازن بين الشّيخين: عبد القاهر، وابن الأثير، فلابدّ أن نوازن بينهما في عدد من النّقاط ليتّضح المنهج البلاغي لكلّ منهما وسأذكر هذه النّقاط فيما يلي :

أ ـ الأسلوب :

لكلّ من عبد القاهر وابن الأثير منهجه الخاصّ الّذي تميّز به، كما كان لكلّ منهما أسلوبه الّذي سار به في تناوله للبلاغة بصفة عامّة وللإيجاز والإطناب بصفة خاصّة.

أسلوب عبد القاهر: يمتاز بأنّه أسلوب جميل أخّاذ، فهو "أسلوب أدبي علمي تغلب عليه نزعة الأديب، وخيال العالم الواسع الإطلاع، فقد استطاع أن يقرّر القواعد البلاغية بأسلوبه الدّقيق، ويسترسل في تقرير القواعد البلاغية، ودفع الشّبه عنها وإقامة الحجج على صحّتها"،[1] فكان يعرض الفكرة عرضاً هادئاً، ويقلّب الأمر على وجوهه حتّى يصل إلى النّتيجة الّتي يهدف إليها بأسلوب الأديب العالم المتذوّق المتمكّن من ناصية البيان، حتّى كادت عباراته يصعب فهمها على ناشئة الدّارسين، "ففوّة روحه الأدبية تتجلّى في أسلوبه الرّائع، وفي غزارة شواهده المنتقاة، وفي تحليله تلك الشّواهد تحليلاً يصقل الحسّ ويصفّي الذّوق، ويربّي ملكة النّقد"[2].

أسلوب ابن الأثير : كان ابن الأثير شديد العناية بأسلوبه، قال القفطي: "كاتب إنشاء مجيد، صاحب بلاغة"[3]، وكان الأسلوب الغالب على الكتابة هو السّجع، واتّهم من لا يسجعون بالعجز، قال: "وقد ذمّه بعض أصحابنا من أرباب هذه الصّناعة ولا أرى لذلك وجهاً سوى عجزهم أن يأتوا به، وإلّا فلو كان مذموماً لما ورد في القرآن الكريم."[4]

ب : الموازنة بين الشّيخين من حيث المنهج :

1 ـ عبد القاهر الجرجاني :

---

[1] ـ البلاغة العربية بين النّاقدين الخالدين، ص 311.
[2] ـ د. أحمد مطلوب، ضياء الدّين بن الأثير، ص 33.
[3] ـ د. محمّد بركات حمدي أبو علي، معالم المنهج البلاغي عند عبد القاهر الجرجاني، دار الفكر ـ الأردن، عمان، ط1: 1405هـ ـ 1984م ، ص101.
[4] ـ البلاغة والتّطبيق، ص 78.

ألّف عبد القاهر الجرجاني كتاب "دلائل الإعجاز" لخدمة الدّين والعقيدة، وإثبات أنّ بلاغة الكلام تكون في النّظم وأنّ القرآن معجز بالنّظم، وكان منهجه فيه أنّه يكرّر ويعيد الحديث عن النّظم، ويكثر من الأمثلة والشّرح ليقرّب الفكرة، ويوضّحها، ويقنع بها النّاس مع ذكر الدّليل تلو الدّليل، ويحاورهم ويبطل حججهم بالأدلّة العقلية والنّقلية من القرآن الكريم والشّعر الرّصين، وكان لا يترك فكرة إلّا حلّلها تحليلاً دقيقاً، يمدّه في ذلك ثقافته الواسعة، وخبرته الدّقيقة بالأساليب البلاغية والأدبية وَالنّحوية، وذوقه الرّفيع المدرّب، وبذلك استطاع أن يثبت بما لا يدع مجالاً للشّك أنّ سبب إعجاز القرآن هو النّظم ، وأنّ البلاغة كامنة فيه ونابعة منه.

ولاهتمامه بالنّظم جعله الدّائرة لكتابه هذا ـ"دلائل الإعجاز" ـ وجعل مسائل البلاغة الّتي أوردها دائرة حوله، ومتفرّعة عنه، وكلّما عنَّ له فصل يؤيّد النّظم أثبته أكان من المعاني أم من البيان أم من البديع، وهذا هو السّر في عدم التّرابط في "دلائل الإعجاز"، كما يراه بعض النّقاد، والواقع أنّ عبد القاهر في دلائل الإعجاز لم يكن كما قال بعض النّقاد، لأنّ كتاب الدّلائل كلّه موضوع واحد، أو فكرة واحدة، وقد أجملها في مدخل كتابه بقوله : "معلوم أنّ ليس النّظم سوى تعليق الكلم بعضها ببعض، وجعل بعضها بسبب من بعض".
واهتمّ عبد القاهر أيضا بالأمثلة والإكثار منها والموازنة بينها، وتحليلها تحليلاً يعتمد على الذّوق والأسس النّقدية والبلاغية الّتي التزم بها، وكان في سبيل ايضاح الفكرة، فالمنهج الّذي اتّخذه في دراسته للنّظم خاصّة وللبلاغة عامّة هو المنهج اللّغوي القائم على الاستفادة من النّحو في التّحليل.[1]

إذن هو يريد أن يثبت أنّ إعجاز القرآن بنظمه، ثمّ شرع يبرهن على هذه الفكرة في الكتاب كلّه متّخذاً لذلك وسائل مختلفة، منها: عرض النّصوص وتحليلها بأسلوب أدبي رفيع، حيث إنّه من رواد المدرسة الأدبية، ومنها: الجدل العقلي والمنطق السّليم.[2]

كذلك نرى أنّ عبد القاهر لا يضمّ الحديث في الأنواع البلاغية في موضع واحد، لأنّه يستخدم المصطلح البلاغي حين يعوزه توضيح الوسيلة في فهم البيان القرآني، و لذلك

---

[1]- ينظر: عبد القاهر الجرجاني بلاغته ونقده، ص84.
[2] ـ ينظر: البلاغة العربية، ص 312، 313، وَمعالم المنهج البلاغي عند عبد القاهر الجرجاني، ص 35، 36.

نلاحظ أنّ فهم عبد القاهر للأنواع البلاغية من حذف وذكر مثلاً "يكون في دائرة ربطها بغاية خاصّة في تفكيره النّقدي، ملحّاً على أثرها النّفسي.

فعبد القاهر الجرجاني انتفع بالدّراسات القرآنية وَالأدبية وَالنقدية وَالبلاغية، الّتي سبقته، ولكنّه لم يحاول أن يتفرّد في التّأليف في فنّ من هذه الفنون، فطريقة معالجته لموضوعه، تتميّز عن السّابقين عليه، ومن هنا اتّفق الدّارسون حول سعة ثقافة عبد القاهر وتنوّعها.[1]

2 ـ ابن الأثير :

لقد كان المنهج المتّبع في عهد ضياء الدّين يقوم على التّمرين والاقتداء وَالإكثار من النّصوص الرّفيعة، والوقوف على أسس البيان وأصوله ويتّضح ذلك في كتبه ولاسيما "المثل السّائر" فقد ملأه بالآيات القرآنية والأحاديث النّبوية والنّصوص الأدبية، وكان الهدف من ذلك اطلاع النّاشئة على رفيع الكلام و بليغه لتتهذّب أذواقهم وتصقل مواهبهم، وتسمو ثقافتهم.[2] وتجلّى أثر حياته وثقافته في الاهتمام بالتّأليف والبحث في النّقد والبلاغة، ورسم الخطوات العملية لمن يرد أن يصبح كاتباً أو يرقى إلى منصب الوزارة، وكان ضياء الدّين كاتباً و وزيراً و ذا ثقافة رفيعة، و قرأ معظم كتب البلاغة و الأدب واهتمّ بالذّوق وأهمل الفلسفة والمنطق واتّجه إلى التّأليف في البيان وفي الكتابة.

فضياء الدّين لم يكن بلاغياً فحسب وإنّما كان ناقداً اتّخذ من أدوات البلاغة وسيلة للوصول إلى حكم نقدي دقيق، وهو ما يتّضح في منهجه البلاغي، فقد غلب على هذا المنهج في بحث فنون البلاغة الذّوق الرّفيع والحسّ المرهف، ويكاد منهجه يكون واحداً، فهو يعرّف الفنّ، ويذكر بعض أقسامه المهمّة و يكثر من الأمثلة والتّعليق الأدبي عليها، ولعلّ الإيجاز يمثّل منهجه في بحث أنواع البلاغة.

وهذا المنهج في معالجة الفنون البلاغية هو عودة إلى مناهج القدماء كأبي هلال وابن رشيق، وقد تألّق في كتب ضياء الدّين، ثم أخذ ينطفئ إلى أن وصل إلى شروح، وحواشٍ، وتقريرات أبعدت الدّرس البياني عن هدفه.[3]

جـ ـ التّشابه والاختلاف في عرض موضوع الإيجاز والإطناب :

---

[1] ـ ينظر : معالم المنهج البلاغي عند عبد القاهر الجرجاني، ص 36، 38، 39، 41.
[2] ـ ينظر: ضياء الدّين بن الأثير، ص 77.
[3] ـ ينظر: البلاغة والتّطبيق، ص 80، 134، 135، 142.

فبعد الموازنة بين الشّيخين في الأسلوب وفي المنهج البلاغي الّذي ظهر في بحثيهما من خلال كتبهما، يجدر بنا أن نبيّن بعض ما بينهما من تشابه أو تباين في هذا الموضوع، جاء بسبب طبيعة البحث البلاغي لكلّ منهما:

أوّلاً: عبد القاهر لم يخصّص لهذه المسألة باباً على غرار ما فعل مثلا بالنّسبة إلى بعض الأدوات والحروف أو بعض الصّور البيانية كالتّشبيه والاستعارة.

وإنّما نجد حديثاً في مسائل مختلفة اعتاد البلاغيون قبله أن يصنّفوها في باب الإيجاز، فمثلاً نجد في "دلائل الإعجاز" حديث مطوّل عن الحذف، يبدأ من الصّفحة السّبعين بعد المائة إلى التّسعين بعد المائة[1]، والسّبب في ذلك اهتمامه بالنّظم، كما سبق لنا وأشرنا، وجعله محور الدّائرة لكتابه، و جعل المسائل البلاغية دائرة حوله، وبدأ حديثه بحذف المبتدأ "عند تعيينه وقيام القرينة ملاحظاً أنّ حذفه حينئذ يكون أفصح من ذكره، وأنّ ذلك يكثر في الشّعر، ويمضي فيفصّل القول في حذف المفعول قائلاً: إنّه يُحذف حين يريد المتكلّم إثبات الفعل للفاعل أو نفيه عنه على الإطلاق دون ملاحظة تخصيصه بمن وقع عليه، ويذكر من الأغراض البيانية لحذف المفعول به دفع توهّم السّامع في أوّل الأمر شيئاً غير المراد".[2]

ثانياً: لعلّ ابن الأثير من خير من عرض للإيجاز بتفصيل دقيق وإسهاب ذكيّ يمتزج الأدب فيه بالبلاغة، فقيمة "المثل السّائر" من حيث جانبه البلاغي تكمن في"الإضافات الكثيرة وَالملاحظات الذّكية الّتي أثرى بها المباحث البلاغية الّتي عرض لها "ابن الأثير" وليست في كثرة هذه المباحث بحدّ ذاتها، "فابن الأثير" قد طوّر المباحث البيانية عن طريق المادّة البلاغية الّتي أضافت إليها، وطريقته في معالجتها ".[3]، فالمثل السّائر "أحسن تنظيماً، وأكثر تفصيلاً، وأبدع تمثيلاً".[4]

وقد خصّص ابن الأثير للإيجاز من كتابه "المثل السّائر" باباً مطوّلاً مفصّلا من القسم الثّاني منه، وفي هذا الباب بسّط الموضوع وتوسّع في ضرب الأمثلة وتنويعها، ولم يكتف

---

[1] ـ ينظر : بلاغة الوفرة وبلاغة النّدرة، ص 59.
[2] ـ ينظر : د. شوقي ضيف، البلاغة تطوّر وتاريخ، ص 174، 175، 176.
[3] ـ د. عبد العزيز عتيق، في تاريخ البلاغة العربية، ص 295.
[4] ـ ضياء الدّين بن الأثير، ص 113.

بآي القرآن المفردة وبأبيات الشّعر المعدودة ضمن شواهد البلاغة، و إنّما اعتمد إيراد الفِقر، ومنها ما هو مطوّل بعضها منسوب وبعضها الآخر مصنوع.[1]

فقد قسّم الإيجاز إلى إيجاز حذف وَإيجاز لا يُحذف منه شيء، وهو قسمان: إيجاز قصر، وإيجاز يلتقي بالمساواة، وقد سمّاه إيجاز التّقدير، ووقف في إيجاز الحذف عند حذف المفردات منها: حذف الفعل وجوابه، حذف المفعول به، حذف المضاف والمضاف إليه، حذف المبتدأ والخبر ... إلخ، وَحذف الجمل المفيدة وغير المفيدة ، وأطال في عرض النّوعين، ثم تحدّث عن الإطناب، وأعلن أنّه كان حائراً في الفرق بينه وبين التّطويل، حتّى اهتدى إل أنّ الإطناب لابدّ فيه من فائدة في الكلام، كتنويع المعنى أو تأكيده.[2]

أ ـ وأهمّ ما يلوّن كتاب ضياء الدّين :

1ـ يحدّد الفنّ تحديداً واضحاً ليس فيه غموض أو إبهام.

2ـ لا يكثر من تقسيم الفنّ البلاغي وَإنّما يكتفي بأوضح ما ينقسم إليه.

3ـ لا يتّخذ من المصطلحات العلمية وسيلة للتّحديد أو التّقسيم.

4ـ يحلّل الكلام تحليلاً أدبياً يعتمد على الذّوق، ويكثر من الشّواهد وَالأمثلة الأدبية.

5ـ يبتعد عن التّعليل العلمي الّذي قد يفقد النّص روعته وجماله.[3]

ب ـ ويمتاز عبد القاهر في كتابه بأمور منها:

1ـ فَرقه بين الأنواع المتشابهة بحدود تخرجها من الالتباس وتميّزها نوعاً عن نوع.

2 ـ غزارة شواهده المنتقاة، وتحليله لتلك الشّواهد تحليلاً يصقل الحسّ، ويصفّي الذّوق،ويربّي ملكة النّقد.[4]

3 ـ " قوّة شخصيته المستقلّة، تتجلّى في عرض آرائه في ثقة واطمئنان بأسلوبه الخاصّ الّذي يتميّز به عن سائر العلماء."[5]

4 ـ اتّخذ عبد القاهر من الذّوق مقياساً مهمّاً، ويكرّر دائماً أنّ من لا ذوق له لن يدرك تلك الأسرار وذلك الجمال، لأنّ المسألة تتعلّق بالإحساس والشّعور.[1]

---

[1] ـ ينظر : بلاغة الوفرة وبلاغة النّدرة، ص 65.
[2] ـ ينظر: االمثل السّائر، ص 58، 72، 79، 89، 110.
[3] ـ ينظر : ضياء الدّين بن الأثير، ص 141، 142.
[4] ـ ينظر : معالم المنهج البلاغي عند عبد القاهر الجرجاني، ص 101.
[5] ـ ينظر : البلاغة العربية بين النّاقدين الخالدين، ص314.

د ـ الموازنة بين عبد القاهر وَابن الأثير في المنحى التّطبيقي : وَتتضمّن :

أوّلاً : الاستشهاد بالقرآن الكريم :

عندما يتناول كلّ واحد منهما مسألة بلاغية بالبحث والدّراسة نراه غالباً يبرهن على رأيه فيها ببعض النّصوص القرآنية، وقد تتّفق وجهة النّظر بينهما وقد تختلف، ومن هذه النّصوص:

1- قوله تعالى: **"وَلَمَّا وَرَدَ مَاءَ مَدْيَنَ وَجَدَ عَلَيْهِ أُمَّةً مِنَ النَّاسِ يَسْقُونَ، وَوَجَدَ مِنْ دُونِهِمْ اِمرَأَتَينِ تَذُودَانِ قَالَ مَا خَطْبُكُمَا، قَالَتَا لَا نَسْقِي حَتَّى يُصْدِرَ الرِّعَاءُ وَ أَبُونَا شَيْخٌ كَبيرٌ، فَسَقَى لَهُمَا ثُمَّ تَوَلَّى إِلَى الظِلِّ"**.[2]

ذكر كلّ من عبد القاهر وابن الأثير هذه الآية، في حذف المفعول، وقد علّل كلاهما بأنّ المفعول به يُحذف في أربعة أماكن، إذ المعنى: وجد أمّة من النّاس يسقون «مواشيهم»، وامرأتين تذودان «مواشيهما»، وقالتا: لا نسقي «مواشينا»، فسقى لهما «مواشيهما».

فكلاهما حلّلا الآية تحليلاً دقيقاً، ويعتبر حذف المفعول به من حالات الحذف الّتي ركّز عليها عبد القاهر في دلائله، إذ الحاجة إليه أمسّ، واللّطائف كأنّها فيه أكثر، وممّا يظهر بسببه من الحسن والرّونق أعجب وأظهر.[3]

أمّا ابن الأثير فقد تحدّث عن حذف المفعول به وأنّه الضّرب الثّالث من قسم حذف المفردات، والّتي تمثّل القسم الثّاني من أقسام الإيجاز بالحذف، وقد عرّفه بقوله: «أمّا الإيجاز بالحذف فإنّه عجيب الأمر، شبيه بالسّحر، وذاك أنّك ترى فيه ترك الذّكر أفصح من الذّكر، وَالصّمت عن الإفادة أزيد للإفادة، وتجدك أنطق ما تكون إذا لم تنطق، وأتمّ ما تكون مبيناً إذا لم تبين، وهذه جملة تنكرها حتّى تخبر، وتدفعها حتّى تنظر».[4]

ويُلاحَظ أنّ ابن الأثير تأثّر بعبد القاهر واقتبس منه تعريفه للحذف، ولم يذكره ولم يصرّح باسمه، ولم يعترف بأنّ أحداً سبقه بذلك، وقد جانبه الصّواب في هذا، لأنّه كان حريصاً على أن يطّلع على كلّ ما سبقه في تأليف علم البلاغة، فقد قال في مقدّمة كتابه: «وقد ألّف النّاس فيه كتباً و جلبوا ذهباً وَحطباً، وما من تأليف إلّا وقد تصفّحت شينه وسينه، وعلمت غثّه

---

[1]- ينظر : عبد القاهر الجرجاني بلاغته ونقده، ص205.
[2] ـ القصص : 23 - 24.
[3] ـ ينظر : دلائل الإعجاز ، ص 176.
[4] ـ المثل السّائر، ص 61- 62.

وسمينه»، كما عدّ من آلات علم البيان - علم البلاغة -، "الإطّلاع على تأليفات من تقدّمه من أرباب هذه الصّناعة المنظومة منه والمنثورة والتّحفّظ للكثير منه".[1]

2- قوله تعالى : **" وَأَنَّهُ هُوَ أَضْحَكَ وَأَبْكَى* وَأَنَّهُ هُوَ أَمَاتَ وَأَحْيَا"**.[2]

ذكرها كلّ منهما عند الحديث عن حذف المفعول به.

3- قوله تعالى : **" وَلَوْ شَاءَ اللهُ لَجَمَعَهُمْ عَلَى الْهُدَى"**.[3]

كذلك ذكرها عبد القاهر وَابن الأثير في "حذف المفعول الوارد بعد المشيئة والإرادة".[4]

على حدّ قول ابن الأثير، أمّا عبد القاهر، فقال: " ومجيء المشيئة بعد "لو" وبعد حروف الجزاء هكذا موقوفة غير معدّاة إلى شيء كثير شائع، والتّقدير في ذلك كلّه على ما ذكرتُ فالأصل: «لَوْ شَاءَ اللهُ أَنْ يَجْمَعَهُمْ عَلَى الهُدَى لَجَمَعَهُمْ».[5]

---

[1] ـ المصدر نفسه، ص 40.
[2] ـ النّجم : الآية 43 - 44.
[3] ـ الأنعام : الآية 35.
[4] ـ البلاغة تطوّر وتاريخ، ص 175.
[5] ـ دلائل الإعجاز، ص 183.

بعض الآيات الّتي انفرد بها كلّ منهما:

1 ـ قوله تعالى : **"وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ"**.[1]

ـ فقد عرض ابن الأثير هذه الآية الكريمة لبيان الإيجاز بالقصر، و يرى أنّ "القصاص حياة" لا يمكن التّعبير عنها إلّا بألفاظ كثيرة، أو بألفاظ أخرى مثلها، لأنّ معناه أنّه إذا قتل القاتل امتنع غيره عن القتل، فأوجب ذلك حياة الناس، وقد بيّن أنّ هذا من أعلى طبقات الإيجاز مكاناً، وأعوزها إمكاناً وإذا وجد في كلام بعض البلغاء، فإنّما يوجد شاذّاً نادراً.

ثمّ قارن بين هذه الآية وبيّن ما يؤدّي معناها من قولهم: "القتل أنفى للقتل"، وقال : إنّ بينهما تفاوتاً في البلاغة، وذلك من ثلاثة أوجه:

الوجه الأوّل: أنّ "القصاص حياة" لفظتان، وَ"القتل أنفى للقتل" ، ثلاثة ألفاظ.

الوجه الثّاني : أنّ في قولهم "القتل أنفى للقتل" تكريراً ليس في الآية.

الوجه الثّالث: أنّه ليس كلّ قتل نافياً للقتل، إلّا إذا كان على حكم القصاص.[2]

3 ـ قوله تعالى : **" أَمَّا السَّفِينَةُ فَكَانَتْ لِمَسَاكِينَ يَعْمَلُونَ فِي الْبَحْرِ فَأَرَدْتُّ أَنْ أَعِيبَهَا وَكَانَ وَرَاءَهُمْ مَلِكٌ يَأْخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ غَصْباً."**[3]

---

[1] ـ البقرة : الآية 179.
[2] ـ ينظر: المثل السّائر، ص 105- 106.
[3] ـ الكهف : 79.

ذكرت هذه الآية في حذف الصّفة، ويعلّل ابن الأثير بقوله: "أي كان يأخذ كلّ سفينة صحيحة غصباً، ويدلّ على المحذوف قوله "فأردت أن أعيبها"، فإنّ عيبه إيّاها لم يخرجها عن كونها سفينة، فحذفت الصّفة هاهنا لأنّه تقدّمها ما يدلّ عليها."[1]

4 ـ قوله تعالى: **"ذَلِكُمْ قَوْلُكُمْ بِأَفْوَاهِكُمْ."**[2]

تعرّض ابن الأثير لهذه الآية الكريمة في معرض حديثه عن الإطناب وخاصّة في القسم الأوّل، الّذي يوجد في الجملة الواحدة من الكلام، وهو يرد حقيقةً ومجازاً، ووردت الآية في النّوع الأوّل، وقد علّل بقوله: "فإنّ هذا القول لما كان فيه افتراء عظم الله تعالى على قائله"[3]

5 ـ قوله تعالى : **"وَلَوْ شَاءَ لَهَدَاكُمْ أَجْمَعِينَ"**. [4]

تعرّض عبد القاهر لهذه الآية الكريمة عندما كان يتكلّم عن الاضمار والحذف على شريطة التّفسير، وهو نوع من أنواع حذف المفعول، ويقول : "والتّقدير في ذلك كلّه على ما ذكرتُ فالأصل: لَوْ شاء الله أن يجمعهم على الهدى لجمعهم وَ: "لو يشاء أن يهديكم أجمعين لهداكم."[5]

6 ـ قوله تعالى : **"قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الّذِينَ يعْلَمُونَ وَالّذِينَ لاَ يَعْلَمُونَ"**.[6]

تعرّض عبد القاهر لهذه الآية الكريمة في بيان حذف المفعول، فالمعنى : هل يستوي من له علم ومن لا علم له من غير أن يُقصد النّص على معلوم، فأغراض النّاس تختلف في ذكر

---

[1] ـ المصدر نفسه، ص 93.
[2] ـ الأحزاب : 4.
[3] ـ المصدر السّابق، ص 111.
[4] ـ النّحل : الآية 9.
[5] ـ الجرجاني، دلائل الإعجاز ص 173، 174.
[6] ـ الزّمر : الآية 9.

الأفعال المتعدّية فهم يذكرونها تارةً ومُرَادهم أن يقتصروا على إثبات المعاني الّتي اشتقّت منها للفاعلين من غير أن يتعرّضوا لذكر المفعولين.[1]

وبعد هذا يّلاحظ أنّ استشهاد عبد القاهر بالنّصوص القرآنية يعدّ قليلاً إذا ما قُورِن باستشهاد ابن الأثير في باب الإيجاز وَالإطناب.

فقد أكثر ابن الأثير منها فكان حفظه للقرآن الكريم سبيلاً إلى تعلّم الكتابة، وكان للقرآن الكريم أثر كبير في ثقافته، وعُني بالحديث الشّريف عناية كبيرة وحفظ كثيراً منه ووضع كتاباً فيه[2]، ويتجلّى أثّر حياته وثقافته وذوقه في الإكثار من الأمثلة والشّواهد.

أمّا عبد القاهر فقد حاول جاهداً أن ينوّع في شواهده، إلّا أنّه في حديثه عن الحذف قد

أكثر من النّصوص الشّعرية الّتي وردت عن العرب واستشهد بها، وهذا التّنوّع يبرز امتداد ثقافة عبد القاهر الأدبية والنّقدية والبلاغية.[3]

ثانياً : الاستشهاد بالأحاديث النّبوية :

كذلك نرى أنّ ابن الأثير يستشهد في هذه المسألة بالنّصوص النّبوية، وهي قليلة جدّاً عند عبد القاهر، بل منعدمة في حديثه عن الحذف، أمّا ابن الأثير عند تطرّقه "لحذف الجملة غير المفيدة من الضّرب الثّاني : الاكتفاء بالمسبّب عن السّبب، استشهد بقول النّبي (ص) : **(إِذَا قَامَ أَحَدَكُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَلْيَتَوَضَّأْ)**.

أي: إذا أراد القيام إلى الصّلاة، وإنّما يعبَّر عن إرادة الفعل بلفظ الفعل، لأنّ الفعل مسبّب عن الإرادة، و هو مع القصد إليه موجودٌ، فكان منه بسببٍ وملابسة ظاهرة"[4]

وممّا ورد كذلك في الأخبار النّبوية أنّ جَابِراً تَزَوَّجَ، فقال له رسول الله (ص) : **تَزَوَّجْتَ؟ قَالَ : ثَيِّباَ، فَقَالَ: "فَهَلَّا جَارِيَةً تُلَاعِبَهَا وَتُلَاعِبَكَ".**

يريد فَهَلَّا تَزَوَّجْتَ جَارِيَةً : فحذف الفعل، لدلالة الكلام عليه."[5]

---

[1] ـ المصدر نفسه، ص 177.
[2] ـ ينظر : ضياء الدّين بن الأثير، ص 13، 76، 81.
[3] ـ ينظر : معالم المنهج البلاغي عند عبد القاهر الجرجاني، ص 65.
[4] ـ المثل السّائر، ص 65- 66.
[5] ـ المصدر نفسه، ص 73.

أمّا ما ورد في الإيجاز بالتّقدير، قول النّبي (ص) : **"الحَلَالُ بَيِّنٌ، وَالْحَرَامُ بَيِّنٌ، وَبَيْنَهُمَا أُمُورٌ مُتَشَابِهَاتٌ"**، ويعلّق ابن الأثير بقوله: "وهذا الحديث من أجمع الأحاديث للمعاني الكثيرة، وذاك أنّه يشتمل على جلّ الأحكام الشّرعية، فإنّ الحلال والحرام إمّا أن يكون الحكم فيهما بيّناً لا خلاف فيه بين العلماء، وإمّا أن يكون خافياً يتجاذبه وجوه التّأويلات."[1]

ويقول أيضاً : "وأحسن من هذا كلّه ما ورد عنه (ص) في حديث مطوّل يتضمّن سؤال جبريل عليه السّلام، فقال من جملته : **"مَا الْإِحْسَانُ" قَالَ: "أَنْ تَعْبُدَ اللهَ كَأَنَّكَ تَرَاه، فَإِنْ لَمْ تَكُنْ تَرَاه فَإِنَّهُ يَرَاك"**، وَيُعلّق : فقوله : "تعبد الله كأنّك تراه" من جوامع الكلام، لأنّه ينوب مناب كلامٍ كثيرٍ، كأنّه قال : "تعبد الله مخلصاً في نيّتك، واقفاً عند أدب الطّاعة من الخضوع والخشوع، آخذاً أهبة الحذر ، وأشباه ذلك، لأنّ العبد إذا خدم مولاه ناظراً إليه استقصى في آداب الخدمة بكلّ ما يجد إليه السّبيل، وما ينتهي إليه الطّوق".[2]

ثالثاً : الاستشهاد بالنّصوص العربية :

أمّا استشهاد الشّيخين: عبد القاهر وَابن الأثير بالنّصوص العربية – شعراً وَنثراً – فنجد أنّ استشهادهما بالنّثر قليل، وبالشّعر كثير.

فمن النّثر ما استشهد به ابن الأثير في "حذف الفاعل والاكتفاء في الدّلالة عليه بذكر الفعل، قول العرب "أَرْسَلَتْ" – وهم يريدون أرسلت السّماء – فإنّ هذا يقولونه نظراً إلى الحال، وقد شاع فيما بينهم أنّ هذه كلمة تقال عند مجيء المطر، ولم ترد في شيء من أشعارهم، ولا في كلامهم المنثور، وإنّما يقولها بعضهم لبعض إذا جاء المطر."[3]

وكذلك "قولهم : "النّاس مجزيون بأعمالهم، إن خيراً فخير، وإن شرّاً فشرّ."

أي : إن فعل المرء خيراً جزى خيراً، وإن فعل شرّاً جزى شرّاً".[4]

أمّا عبد القاهر فيستشهد في حذف المفعول بقوله: ضَرَبَ زَيْدٌ، و يعلق بقوله: فأسندتَ الفعلَ إلى الفاعل كان غرضك من ذلك أن تثبتَ الضّربَ فعلاً له لا أنْ تفيد وجودَ الضّرب في نفسه و على الإطلاق[5].

---

[1] ـ المصدر نفسه ، ص 98.
[2] ـ نفسه ، ص 98.
[3] ـ المصدر السّابق ، ص 71 – 72.
[4] ـ المصدر نفسه ، ص 84.
[5] ـ دلائل الإعجاز ، ص 176.

وَيستشهد عبد القاهر بمثال آخر :

وَقولُ النّاس : فلانٌ يَحُلُّ وَيَعْقِدُ، وَيَأْمُرُ وَيَنْهَى، وَيَضُرُّ وَيَنْفَعُ، ويعلّق على ذلك بقوله: المعنى في جميع ذلك على إثبات المعنى في نفسه للشّيء على الإطلاق وعلى الجملة من غير أن يتعرّض لحديث المفعول حتّى كأنّك قلتَ : صار إليه الحَلُّ والعَقْدُ[1]، ويُلاحَظ أنّ في قول النّاس : فلانٌ يحلّ ويَعْقِدُ، وَيضرّ وَيَنْفَعُ، قد استشهد ابن الأثير بهذا المثال، وعلّق عليه عندما تطرّق لحذف المفعول، كذلك في حديث عبد القاهر عن المفعول المقصود الّذي قصدُه معلوم، ويُحذَف من اللّفظ لدليل الحال عليه، استشهد بقولهم : أصغيتُ إليه، وهم يريدون أذني".[2]

وقد استشهد عبد القاهر بمثال آخر في حديثه عن باب آخر من الحذف، يسمّى "الإضمار على شريطة التّفسير"، في قولهم: أكرمني وأكرمتُ عبد الله، ويعلّق بقوله: أردت "أكرمني عبد الله وأكرمتُ عبد الله"، ثمّ تركت ذكره في الأوّل استغناءً بذكره في الثّاني، فهذا طريقٌ معروف ومذهب ظاهر...ويُظنّ أنّه ليس فيه أكثر ممّا يترك الأمثلة المذكورة منه".[3]

وَيُلاحَظ أنّ ابن الأثير تطرّق لهذا الإضمار، ولكنّه عدّه نوعاً من أنواع حذف الجمل غير المفيدة، وقد بيّن عبد القاهر أنّ مفعول المشيئة أمر عظيم أو بديع غريب، وكان الأحسن أن يُذكر ولا يُضمر، ومثّل لذلك بقوله عن رجل يخبرُ عن عزّة نفسه: لو شئتُ أن أردَّ على الأمير رَدَدْتُ، ولو شئتُ أن ألقى الخليفة كلّ يوم لقيتُ، فإذا لم يكن ممّا يُكبِرُه السّامع فالحذف كقوله: لو شئتَ خرجتَ ولو شئتَ قمتَ ولو شئتَ لقلتَ.[4]

ـ وأمّا الاستشهاد بالشّعر فيكثر لدى الطّرفين، بيد أنّ الاستشهاد به عند عبد القاهر أكثر في الحذف، إذا ما قورِن بابن الأثير عند تطرّقه لحذف المفعول والمبتدأ، كذلك لوحظ أنّ عبد القاهر يحلّل الأبيات مبيّناً ما يراد منها، وما يوجد فيها من خصائص التّراكيب.[5]

فقد اعتنى بالشّعر، وكان الشّاهد الشّعري عنده أساساً في دراساته واستنباط القواعد والأصول، فهو يؤمن بأنّ طبيعة الفنّ الشّعري تبرز فيها البلاغة المؤثّرة.[1]

---

[1] ـ ينظر: المصدر نفسه ، ص 177.
[2] ـ نفسه ، ص 178.
[3] ـ المصدر السّابق ، ص 183.
[4] ـ ينظر: المصدر نفسه ، ص 184.
[5] ـ ينظر: البلاغة العربية ، ص 335 – 336.

فمن الأمثلة الّتي استشهد بها كلّ منهما، قول البحتري[2] :

لَوْ شِئتَ لَمْ تُفْسِدْ سَمَاحَةَ حَاتِمٍ كَرَماً وَلَمْ تَهْدِمْ مَآثِرَ خَالِدِ

وَيعلّق كلّ منهما على هذا البيت بقولهما: "الأصل في ذلك، لو شئت أن لا تفسد سماحة حاتم لم تفسدها، فحذف ذلك من الأوّل، استغناء بدلالته عليه في الثّاني، وقد تقدّم أنّ من الواجب في حكم البلاغة ألّا تنطق بالمحذوف، ولا تظهره إلى اللّفظ، ولو أظهرت لصرت إلى كلامٍ غث."[3] وَاستشهادهما كذلك بقول الشّاعر[4] :

وَلَوْ شِئْتُ أَنْ أَبْكِي دَمًا لَبَكَيْتُهُ عَلَيْهِ وَلَكِنْ سَاحَةُ الصَّبْرِ أَوْسَعُ

ويعلّق ابن الأثير بقوله : "فلو كان على حدّ قوله تعالى :" وَلَوْ شَاءَ اللهُ لَجَمَعَهُمْ عَلَى الْهُدَى" لوجب أن يقول : ولو شئت لبكيت دماً، ولكنّه ترك الطّريقة، وعدل إلى هذه الآية لأنّه أليق في هذا الموضع، سبب ذلك أنّه كان بدعاً عجيباً أن يشاء الإنسان أن يبكي دماً، فلمّا كان مفعول المشيئة ممّا يستعظم ويستغرب كان الأحسن أن يُذكر ولا يضمر."[5]

وَالملاحظ أنّ ابن الأثير قد تأثّر بعبد القاهر، وكان ذلك واضحاً في تعليق كلّ منهما على هذا البيت، أمّا عبد القاهر فيمثّل في حذف المفعول الخاصّ الّذي لا يُذكر لدلالة الحال عليه، بقول البحتري بمدح الخليفة المعتزّ بالله ويعرّض بالمستعين :

شَجْوٌ حسّادهُ وَغَيْظُ عِدَاهُ أَنْ يرَى مُبْصِرٌ وَيَسْمَعَ وَاعِي

فقد أراد : "أن يرى مُبصرٌ آثاره ويسمع واعٍ أخباره" ولكنّه حذف المفعولين للدّلالة على أنّ آثاره وأخباره بلغت من الشّهرة، والكثرة بحيث يمتنع خفاؤها، إذ أصبحت شُغْلَ الأسماع والأبصار.[6] وَيعمد عبد القاهر إلى الإكثار من الشّواهد، حتّى يتوصّل إلى لطائف وأسرار الموضوع الّذي يعالجه، ويلمّ به من كلّ الجوانب، من بين الشّواهد كذلك في مبحث الحذف، قول البحتري في محبوبته متغزّلاً:

إِذَا بَعُدَتْ أَبْلَتْ وَإِنْ قَرُبَتْ شَفَتْ فَهِجْرَانُهَا يُبْلِي، وَلُقْيَانُهَا يُشْفِي.

---

[1]- ينظر: عبد القاهر الجرجاني بلاغته ونقده، ص217.
[2] ـ المصدر نفسه ، ص 183.
[3] ـ المثل السّائر ، ص 78.
[4] ـ المصدر نفسه ، ص 78.
[5] ـ المصدر السّابق، ص 79.
[6] ـ ينظر : البلاغة تطوّر وتاريخ، ص 175.

يعلّق عبد القاهر على بيت البحتري قائلاً: "المعنى: إذا بعدت عنّي أبلتني، وإن قربت منّي شفتني، وذلك لأنّه أراد أن يجعل البلى كأنّه واجب في بعادها، وكذلك حال الشّفاء مع القرب..."[1] ، لقد أراد الشّاعر أن يوضّح حقيقة هامّة، وهي مدى تأثير محبوبته فيه، وأنّ هذا التّأثير أصبح لا يفارقه أبداً، لدرجة أنّ "ذاته وهي هنا في موقع المفعول به - قد فقدت كينونتها في كينونة المحبّ حين يهجر، وحين يصل."[2]

إنّ مثل هذا التّحليل – وغيره من التّحليلات الأخرى – لهو دليل واضح على صلاحية وموضوعية اتّجاه عبد القاهر وتذوّقه للنّصوص، وممّا جاء في المثل السّائر من حذف (لا) من الكلام وهي مرادة، قول امرئ القيس :

فَقُلْتُ يَمِينَ اللهِ أَبْرَحُ قَاعِدًا وَلَوْ قَطَعُوا رَأْسِي لَدَيْكَ وَأَوْصَالِي.

أي: لا أبرح قاعداً، فحذفت (لا) في هذا الموضع، وهي مُرادة.[3]

واستشهد ابن الأثير كذلك في الإطناب الّذي يوجد في الجملة الواحدة من الكلام، ما يرد حقيقة، يقول أبي عبادة البحتري :

تَأَمَّلْ مِنْ خِلَالِ السَّجفِ وَانْظُرْ بِعَيْنِكَ مَا شَرِبْتُ وَمَنْ سَقَانِي
تَجِدُ شَمْسَ الضُّحَى تَدْنُو بِشَمْسٍ إِلَيَّ مِنَ الرَّحِيقِ الخَسرَوَانِي

ويبيّن أنّه لمّا كان الحضور في هذا المجلس ممّا يعزّ وجوده، وكان السّاقي فيه على هذه الصّفة من الحسن، قال : انظر بعينك.[4]

---

[1] - الجرجاني، دلائل الإعجاز ، ص 182.
[2] - فلسفة البلاغة بين التّقنية والتّطوّر ، ص 88.
[3] - ابن الأثير ، المثل السّائر ، ص 90.
[4] - المصدر نفسه ، ص 111.

وَاتّضح بما لا يدع مجالاً للشّك أنّ عبد القاهر عندما كان يستشهد بالشّعر العربي على توضيح وجهة نظره في الحذف يكون أكثر إيراداً للشّواهد، كما يكون أكثر دقّة وتحليلاً لها، واعتمد في تحليلاته ومعالجته للنّصوص على الذّوق، وبيان مراتب الجودة والجمال فيها.

أمّا ابن الأثير، فقد اعتمد كذلك في طريقة معالجته للنّصوص وَتحليله الأدبي للكلام، على الذّوق الرّفيع، والحسّ المرهف، وفي كثير من الأحيان يكتفي بالإشارة إلى موطن الجمال.

الـــخـــاتـــمـــة:

- الحمد لله أوّلاً وآخراً، على أن يسّر وأعان على إتمام هذا البحث، وفي هذه الخاتمة الموجزة نورد بعضاً من أهمّ النّتائج وهي :

- هناك اختلاف حول مفهوم الإيجاز والإطناب، فالإيجاز هو البلاغة، وهو التّمكين من احتواء المعنى في قليل من اللّفظ، بحذف أو بغير حذف، أمّا الإطناب هو أداء المقصود من الكلام بأبلغ وأشدّ وأقوى عبارة من كلام متعارف الأوساط وكلا المعنيين لا يبعدا عن معناهما لغة.

- اختُلِف أيضاً في مفهوم استخدامهما، وقيل أنّ الإيجاز يستخدم مع الأعراب والخاصّة، أمّا الإطناب مع بني إسرائيل والعامّة، لكن خلاصة الأمر أنّ الإيجاز استعمل مع العامّة وبني إسرائيل، والإطناب استعمل مع الخاصّة والأعراب أيضا، فكلا المعنيين من الإيجاز والإطناب استخدما مع مختلف الفئات.

- هناك من يقول أنّ بين الإيجاز والإطناب واسطة تسمّى المساواة، ومنهم من يرفض تلك الواسطة وخلاصة الأمر أنّه توجد واسطة، وهي المساواة ومعناها أن تكون الألفاظ بقدر المعاني وهي لا محمودة ولا مذمومة.

- كلّ المفاهيم الّتي تطرّق إليها البلاغيون لا تخرج عن القول بأنّ الإيجاز هو التّعبير عن المعنى بألفاظ قليلة دالّة وواضحة، دون الإخلال بالمعنى.

- للإطناب أهمّية كبيرة، من حيث أنّ لهذا الفنّ أسلوب، له أهدافه في التّعبير ولذلك يقف إلى جانب الإيجاز والمساواة.

- للإيجاز مقامات تقتضيه، ومواضع تلائمه، كالحكم والأمثال، والرّسائل، كما أنّ للإطناب مقامات تقتضيه، ومواضع تلائمه، كالمدح والفخر والوعظ.

- ردّ الجرجاني على أصحاب التّعريف السّائر بأنّ الإيجاز تقليل في اللّفظ وتكثير في المعنى والمسألة لا تعدو أن تكون كمّية عندهم، إذ لا معنى في نظره لتقليل اللّفظ إن لم تجعله وصفا له من أجل معناه لأنّك بذلك تبطل معنى الإيجاز إذ لا سبيل إلى تكثير المعنى أو تقليله في مستوى بنية اللّفظ والأصوات الّتي تكوّنه.

- أكّد الجرجاني أنّه لا علاقة بين بلاغة الإيجاز وكمّ اللّفظ، وإنّما المسألة عنده ترتبط ارتباطاً مباشراً بقدرة القارئ على التّوليد والاشتقاق وعلى بناء نصّ مكثّف، وهذا ما سمّاه

معنى المعنى، وقد استعمله في تفسير وجوه البيان في دلالتها على المعنى الكثير وهو المعنى المقصود من قولهم"كثرة المعنى مع قلّة اللّفظ".

- اتّخذ عبد القاهر من الذّوق مقياسا مهمّا، ويكرّر دائماً أنّ من لا ذوق له لن يدرك تلك الأسرار وذلك الجمال، لأنّ المسألة تتعلّق بالإحساس والشّعور.

- الإيجاز عند ابن الأثير دلالة اللّفظ على المعنى أي المفروض في كلّ متكلّم أن يطابق لفظه معناه، أي أن لا تزيد عبارته على ما يريد التّعبير عنه، ولا دخل للبلاغة هنا لأنّ المسألة تتعلّق بقدرة المتكلّم على إيجاز اللّغة طبق حاجات التعبير الّتي يشعر بها والمقاصد الّتي يريد أن يحقّقها من ذلك التّعبير، وبهذا خرج ابن الأثير على ما جرت به العادة عن المسطّر المألوف بحثاً عن الطّرافة والتّفرّد.

- عرّف ابن الأثير التّطويل وقد حمله على حدّ الإيجاز فقال:"والتّطويل هو ضدّ ذلك"، ثمّ أضاف فقال: "وهو أن يدلّ على المعنى بلفظ يكفيك بعضه في الدّلالة عليه".

- اللّفظ كما يدلّ بحضوره يمكنه أن يدلّ بالغياب والإضمار لأنّ اللّفظ في هذه الحال ليس مفرداً وإنّما هو منخرط في سياق تترافد فيه المكوّنات ويدلّ بعضها على بعض.

- نظراً لاهتمام عبد القاهر بالنّظم جعل مسائل البلاغة الّتي أوردها دائرة حوله، ومتفرّعة منه، ويستخدم المصطلح البلاغي حين يريد توضيح الوسيلة في فهم البيان القرآني، فاهتمّ عبد القاهر بالأمثلة والإكثار منها والموازنة بينها، وتحليلها تحليلاً يعتمد على الذّوق والأسس النّقدية والبلاغية الّتي التزم بها، وكان في سبيل إيضاح الفكرة، فالمنهج الّذي اتّخذه في دراسته للنّظم خاصّة وللبلاغة عامّة هو المنهج اللّغوي القائم على الاستفادة من النّحو في التّحليل، أمّا ابن الأثير فلم يفصل بين علوم البلاغة، وقد نحى منحى الجاحظ ويعالج مباحث العلوم بترابط.

- اهتمّ عبد القاهر بالحذف لدرجة أنّه شبّه الأثر النّفسي له بالسّحر، نظراً لقيمته الجمالية والنّفسية، فهو يمنح اللّغة قبولا لدى المتلقّي وتأثيراً أعلى في نفسيته، فيصبح المتلقّي في شوق حين يسائل نفسه عن المحذوف وتناوله من جانبه التّطبيقي، من خلال عرضه للشّواهد المختلفة، فالحذف مسلك تعبيري من مسالك الأدب الرّفيع، واعتبره مذهب في القول، فلم يخصّص لهذه المسألة باباً على غرار ما فعل مثلا بالنّسبة إلى بعض الصّور البيانية وبعض الأدوات والحروف.

- ابن الأثير من خير من عرض للإيجاز بتفصيل دقيق واسهاب ذكيّ يمتزج الأدب فيه بالبلاغة، فقد خصّص له باباً مطوّلاً مفصّلاً، وفي هذا الباب بسّط للموضوع، وتوسّع في ضرب الأمثلة وتنويعها، ولم يكتف بآي القرآن المفردة وبأبيات الشّعر المعدودة ضمن شواهد البلاغة، وإنّما اعتمد إيراد الفقر، وقسّم الإيجاز إلى إيجاز حذف وإيجاز لا يحذف منه شيء، وهو ضربان: إيجاز قصر، وإيجاز تقدير.

- استشهاد عبد القاهر بالنّصوص القرآنية في هذه المسألة يعدّ قليلاً إذا ما قورن باستشهاد ابن الأثير فيه، كذلك بالنّسبة للنّصوص النّبوية، بل منعدمة في حديثه عن الحذف، أمّا استشهادهما بالنّثر قليل، وبالشّعر كثير، فعبد القاهر عندما كان يستشهد بالشّعر العربي على توضيح وجهة نظره في الحذف يكون أكثر إيراداً للشّواهد، كما يكون أكثر دقّة وتحليلا لها، ولعلّ سبب ذلك ناشئ عن إيمانه بأنّ طبيعة الفنّ الشّعري تبرز فيها البلاغة المؤثّرة، واعتمد كلّ منهما في طريقة معالجة النّصوص على الذّوق الأدبي، وبيان مراتب الجودة والجمال فيها، وقد تأثّر ابن الأثير بعبد القاهر مع أنّه لم يصرّح باسمه.

- وآخر دعوانا أن الحمد لله ربّ العالمين.
- وصلّي اللّهم و سلّم على أشرف الأنبياء والمرسلين.

فـهـرس الـمـصـادر وَالـمـراجـع

أوّلاً : القرآن الكريم: رواية حفص، الدار الشّامية للمعارف، دمشق.

ثانياً : الـمـصـادر الـعـربـيـة :

1. ابن الأثير (أبو الفتح ضياء الدّين): **المثل السّائر في أدب الكاتب وَالشّاعر**، تحقيق وَتعليق: الشّيخ كامل محمّد عويضة، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط.1: 1419هـ - 1998م، ج1.
2. ابن جنّي (أبو الفتح عثمان): **الخصائص**، تحقيق، محمّد علي النّجار، دار الكتب، القاهرة، (د.ط)، 1952م، ج1.
3. ابن منظور (أبو الفضل جمال الدّين محمّد بن مكرم): **لسان العرب**، تح: عامر أحمد حيدر، مراجعة: عبد المنعم خليل إبراهيم، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط.1: 1424هـ - 2003م، ج5.
4. ابن فارس (أبو الحسن أحمد بن زكريا): **معجم مقاييس اللّغة**، دار الجيل، بيروت، ط.1: 1411هـ - 1911م.
5. ابن قتيبة (ابن محمّد بن عبد الله بن مسلم): **أدب الكاتب**، تحقيق وتعليق: محمّد الدالي، مؤسّسة الرّسالة، بيروت، ط.2: 1985م.
6. الجاحظ (أبو عثمان عمرو بن بحر): **البيان وَالتّبيين**، تح، محمّد عبد السّلام هارون، ط.3، القاهرة، (د.ت)، ج1.
7. **الحيوان**، تح وَشرح، محمّد عبد السّلام هارون، دار الكتاب العربي، بيروت، 1969م، ط.3: 1966م، ج1.
8. الجرجاني (عبد القاهر بن عبد الرّحمان)، **دلائل الإعجاز**، تح: محمّد رضوان وَد. فايز الداية، دار الفكر، دمشق، ط.1: 1428هـ - 2007م.
9. الزّمخشري (جار الله محمود بن عمر): **أساس البلاغة**، دار صادر، بيروت ـ لبنان، ط.1: 1992م.
10. السّكاكي (أبو يعقوب يوسف بن أبي بكر محمّد بن علي): **مفتاح العلوم**، ضبطه وكتب هوامشه وعلّق عليه نعيم زرزور، دار الكتب العلمية بيروت، ط.2: 1978م.

11. العلوي (يحي بن حمزة بن علي إبراهيم): **الطّراز المتضمّن لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز**، دار الكتب العلمية، بيروت، (د.ط)، (د.ت)، ج2.

12. العسكري (الحسن بن عبد اللّه بن سهل بن سعيد بن يحيى بن مهران أبو هلال): **كتاب الصّناعتين**، تح: علي محمّد البجاوي وَمحمّد الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، صيدا - بيروت - لبنان، ط.1: 2006م.

13. الفيروز آبادي (مجد الدّين محمّد بن يعقوب): **القاموس المحيط**، دار الجيل، بيروت، (د.ط)،(د.ت)، ج2.

14. القزويني (جلال الدّين أبو عبد اللّه محمّد بن عبد الرّحمان بن عمر الشّافعي الخطيب): **الإيضاح في علوم البلاغة**، تح: عبد القادر حسين، القاهرة، ط.1: 1996م.

15. **التّلخيص في علوم البلاغة**، دار الكتاب العربي، بيروت، ط.2: (د.ت).

16. الرّماني (أبو الحسن علي بن عيسى): **النَكت في إعجاز القرآن ضمن ثلاث رسائل في إعجاز القرآن**، تح: أحمد صقر، طبعة دار المعارف، القاهرة، 1968م.

17. سيبويه (أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر): **الكتاب**، تحقيق عبد السّلام محمّد هارون، مكتبة الخاندي، القاهرة، ط.3: 1988م، ج1.

ثالثاً: المراجع العربية:

1. ابن عبد الله أحمد شعيب: **بحوث منهجية في علوم البلاغة العربية**، دار ابن حزم، بيروت، لبنان، ط.1: 1429هـ - 2008م.

2. إبراهيم أنيس وَآخرون: **المعجم الوسيط**، انتشارات ناصر خسرو، طهران، إيران، (دط)، (د.ت)، ج2.

3. الجندي درويش: **علم المعاني**، نهضة مصر، (د.ط)، (د.ت).

4. الكواز محمّد كريم: **البلاغة والنّقد (المصطلح والنّشأة والتّجديد)**، مؤسسة الإنتشار العربي ، بيروت - لبنان، ط.1: 2006م.

5. السيّد شفيع: **النّظم وبناء الأسلوب في البلاغة العربية**، دار غريب، القاهرة، ط.1: 2006م.

6. الصّاوي الجويني مصطفى: **البلاغة العربية تأصيل وتجديد**، منشأة المعارف، الإسكندرية، (د.ط)، (د.ت).

7. **المعاني (علم الأسلوب)**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية (د.ط)، 1996م.

8. الهاشمي السيّد أحمد، **جواهر البلاغة**، المكتبة العصرية، ط.1: 1999م.

9. الزنجاني محمود بن أحمد: **تهذيب الصّحاح**، دار المعارف، (د.ط)، (د.ت)، ج3.

10. باديس نور الهدى، **بلاغة الوفرة وبلاغة النّدرة، (مبحث في الإيجاز والإطناب)**، المؤسّسة العربية للدّراسات والنّشر، بيروت، ط.1: 2008م.

11. حمدي أبو علي محمّد بركات: **معالم المنهج البلاغي عند عبد القاهر الجرجاني**، دار الفكر، الأردن، عمان، ط.1: 1405هـ - 1984م.

12. عبد المطلب محمّد: **البلاغة العربية قراءة أخرى**، الشّركة المصرية العالمية للنّشر - لونجمان، ط.1: 1997م.

13. عيد رجاء، **فلسفة البلاغة بين التّقنية والتّطوّر**، دار المعارف، الإسكندرية، ط2، (د.ت).

14. عنبر أحمد محمّد: **جولة مع ضياء الدّين بن الأثير في كتابه المثل السّائر في أدب الكاتب والشّاعر**، نهضة مصر للطّباعة والنّشر، الفجالة، القاهرة، (د.ط)، (د.ت).

15. عبد العزيز عتيق: **علم المعاني**، دار النّهضة العربية، بيروت: (د.ط)، 1405هـ-1985م.

16. **في تاريخ البلاغة العربية** ، دار النّهضة العربية، بيروت- لبنان، (د.ط)، (د.ت).

17. مطلوب أحمد وَحسن البصير: **البلاغة والتّطبيق**، ط.2: 1999م.

18. مطلوب أحمد: **معجم المصطلحات البلاغية وتطوّرها**، مكتبة لبنان، (د.ط)، 2000م.

19. **عبد القاهر بلاغته ونقده**، وكالة المطبوعات للنّشر، الكويت، ط.1: 1393هـ - 1979م.

20. **ضياء الدّين بن الأثير**، دار الشّؤون الثّقافية العامّة، ط1: 1988م.

21. فيّوم بسيوني عبد الفتّاح: **علم المعاني دراسة بلاغية ونقدية لمسائل المعاني**، مؤسّسة المختار للنّشر والتّوزيع، القاهرة، ط3: 1432هـ - 2011م.

22. فراج نزيه عبد الحميد، **من مباحث البلاغة والنّقد بين ابن الأثير والعلوي**، مكتبة وهبة، القاهرة، ط1: 1417هـ - 1997م.

23. ضيف شوقي، **البلاغة تطوّر وتاريخ**، دار المعارف، القاهرة، ط.9،(د.ت).

24. غريب علي علاّم عبد العاطي: **البلاغة العربية بين النّاقدين الخالدين عبد القاهر الجرجاني وابن سنان الخفّاجي**، دار الجيل، بيروت، ط.1، 1413هـ - 1993م.

فـهـرس الـمـوضـوعـــات

المقدّمة أ

المدخل: الإيجاز وَالإطناب 1

1- لغةً 3

2- اصطلاحاً 5

3- تطوّر مفهوم الإيجاز وَالإطناب 7

الفصل الأوّل: الإيجاز وَالإطناب عند عبد القاهر 13

1. ترجمة موجزة 14

2. الإيجاز عند عبد القاهر وَجهوده في الحذف 16

3. الحذف عند عبد القاهر الجرجاني 20

الفصل الثّاني: الإيجاز وَالإطناب عند ضياء الدّين بن الأثير 30

1. ترجمة موجزة 31

2. الإيجاز عند ابن الأثير 33

3. حدّ الإيجاز 33

4. قِسما الإيجاز 34

أ- الإيجاز بالحذف 34

ب- الإيجاز بغير الحذف 34

5. الإطناب عند ابن الأثير 41

6. حدّ الإطناب: الفرق بين الإطناب وَالتّطويل وَالتّكرير 42

7. قِسما الإطناب 42

أ- الإطناب في الجملة الواحدة 42

ب- الإطناب في الجمل 43

- المساواة معناها عند البلاغيين ومردّها إلى الإيجاز أو إلى الإطناب 44

الفصل الثّالث: المنهج البلاغي بين عبد القاهر وابن الأثير 47

وَ يشمل:

أ- الأسلوب 48

ب- الموازنة بين المنهجين 49

ج- التّشابه وَالاختلاف في عرض موضوع الإيجاز وَالإطناب 51

د- الموازنة بين عبد القاهر وَابن الأثير في المنحى التّطبيقي

وَتتضمّن الاستشهاد بـ: 53

أوّلاً: القرآن الكريم 53

ثانياً: الأحاديث النّبوية 58

ثالثاً: الشّعر وَالنّثر 59

الخاتمة 64

فهرس المصادر والمراجع 67

فهرس الموضوعات 72